# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٣٥

الأربعاء، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

*افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.*

**البند ٣٧ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**الحالة في الشرق الأوسط**

**تقريرا الأمين العام** (A/75/195 و A/75/297)

**مشروع قرار** (A/75/L.29)

**السيدة سكيف** (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): تأخذ الأرجنتين الكلمة لتناول البندين ٣٧ و ٨٨ من جدول أعمال الجمعية العامة، "الحالة في الشرق الأوسط" و "قضية فلسطين"، على الترتيب. ولا تزال الأرجنتين تعتقد أن السبيل الوحيد لحل النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو من خلال المفاوضات بين الطرفين سعيا إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل الوضع النهائي المحددة في اتفاقات أوسلو: القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والتدابير الأمنية.

وتؤيد الأرجنتين التوصل إلى حل سلمي ونهائي وشامل للقضية الفلسطينية، يقوم على حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، على أن يقرره الطرفان من خلال عملية التفاوض، فقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وتؤكد الأرجنتين مجددا تأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة القادرة على البقاء والمعترف بها من جانب جميع الدول، فضلا عن حق دولة إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

كما تكرر الأرجنتين الإعراب عن قلقها إزاء التوسع المستمر والمتواصل للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتدعو إلى إيقاف ذلك التوسع. وكما أوضحت الجمعية العامة مرارا وتكرارا، فإن المستوطنات تتعارض مع القانون الدولي وتعرقل عملية السلام وتقوض آفاق حل الدولتين اللتين تعيشان في سلام وأمن، بالتالي، فهي تساعد على تعزيز استمرار الوضع الراهن غير المستدام. وقد اعترف مجلس الأمن بخطورة الحالة في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي نؤيد ما جاء فيه تأييدا تاما.

وفي الوقت نفسه، تدين الأرجنتين القصف العشوائي من غزة على المدنيين في إسرائيل، كذلك جميع أعمال العنف التي ترتكبها

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

حماس وغيرها من الجماعات المسلحة. ومن الضروري أن يعالج القادة الفلسطينيون بإخلاص الشواغل الأمنية الإسرائيلية. وفي هذا الصدد، نعترف بحق إسرائيل في الدفاع المشروع عن النفس، مع التأكيد على ضرورة احترام الإجراءات الإسرائيلية لالتزاماتها وفقا للقانون الدولي الإنساني، لا سيما مع مراعاة مبدأي التمييز والتناسب.

وفي ضوء الصعوبات المالية التي تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تود الأرجنتين أن تؤكد من جديد دعمها الكامل لعمل الوكالة، الذي يساعد على منع المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونؤكد من جديد أيضا ضرورة قيام المجتمع الدولي بتطوير استجابات مناسبة لضمان حصول الوكالة على الأموال اللازمة لمنع انقطاع خدماتها.

وفيما يتعلق بالحالة في القدس الشرقية، تؤكد الأرجنتين من جديد على الوضع الخاص للقدس تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، تعرب عن رفضها لأي مساع تهدف إلى تغيير وضعها بصورة انفرادية، خاصة فيما يتعلق بالمدينة القديمة ذات المكانة الخاصة بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث الكبرى. ويرى بلدي أن المدينة المقدسة ينبغي أن تكون مكانا للتلاقي والسلام، أنه يجب ضمان حرية وصول اليهود والمسلمين والمسيحيين إلى المواقع المقدسة على السواء.

وأي محاولة لإنكار الصلة التاريخية والأهمية العميقة لتلك الأماكن بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث أو التقليل من شأنهما أمر غير مقبول على الإطلاق ويقوض الجهود المبذولة لإيجاد حل للنزاع من خلال تعزيز أوجه التحيز وانعدام الثقة بين الأطراف. وترى الأرجنتين أن القدس هي إحدى المسائل التي يجب تحديد وضعها النهائي بين الطرفين عن طريق مفاوضات ثنائية.

وفيما يتعلق بالجولان السوري، تتمسك الأرجنتين بموقفها المبدئي بشأن عدم مشروعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة واحترام السلامة الإقليمية للدول. فنحن نؤمن إيمانا راسخا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، بالتالي، نرى أن من الأهمية بمكان السعي إلى إيجاد حل تفاوضي للنزاع بين سورية وإسرائيل من أجل إنهاء احتلال مرتفعات الجولان في أقرب وقت ممكن، فقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي الختام، تحث الأرجنتين الفلسطينيين والإسرائيليين مرة أخرى على استئناف محادثات السلام بحسن نية وبمرونة وبما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة بشأن الوضع النهائي لفلسطين من جميع جوانبه.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/75/L.29 سيتم بعد البت في مشاريع القرارات A/75/L.32 و A/75/L.33 و A/75/L.34 و A/75/L.35 المقدمة في إطار البند ٣٨ من جدول الأعمال.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال.

**البند ٣٨ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**قضية فلسطين**

**مشاريع القرارات** (A/75/L.32 **و** A/75/L.33 **و** A/75/L.34 **و** A/75/L.35)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/75/L.32 و A/75/L.33 و A/75/L.34 و A/75/L.35.

والوفود التي ترغب في الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت قبل التصويت على أي من مشاريع القرارات مدعوة إلى القيام بذلك الآن في مداخلة واحدة.

**السيد إردان** (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت أن آخذ الكلمة بشأن مشاريع القرارات المقدمة في إطار البندين ٣٧ و ٣٨ من جدول الأعمال، مشاريع قرارات الحزمة الفلسطينية. فمشاريع القرارات هذه لا تعزز السلام فحسب؛ بل إن كل واحد منها يدمر للسلام، حيث تعزز الخطاب الزائف للنزاع وتزيد من تمسك الفلسطينيين بمواقفهم المتصلبة. وهي تقنع الفلسطينيين بعدم حاجتهم للتفاوض لأن الأمم المتحدة ستتاضل من أجل تلبية مطالبهم الشائنة، هي مطالب تشمل إعادة توطين ملايين الفلسطينيين في إسرائيل وإجبارنا على التخلي عن السيادة على أقدس مواقعنا. وهذه الخطوات ستتسبب في تدمير إسرائيل كدولة يهودية، لن نوافق عليها أبدا.

ولا تشجع مشاريع القرارات هذه نهج الرفض الفلسطيني فحسب، بل تزيد من عدم ثقة إسرائيل في الأمم المتحدة، مما يجعل الجمعية العامة غير ذات صلة بتيسير السلام. فلماذا يجب على الإسرائيليين أن يثقوا بالأمم المتحدة في حين تصوت أغلبية الدول الأعضاء لتجديد ولايات هيئات الغرض الوحيد منها هو الترويج للتحيز ضد إسرائيل؟ ووجود هذه اللجان التابعة للأمم المتحدة هو وصمة عار أخرى على سمعة هذه المؤسسة. وقد آن الأوان لكي تدرك الجمعية العامة ذلك وأن تتوقف عن التصويت تلقائيا لتجديد ولاياتها. وإن تمويل الدعاية ضد دولة عضو ليس أمرا شائنا ومخجلا فحسب؛ بل هو إساءة استخدام صارخة لموارد الأمم المتحدة القيمة التي ينبغي استخدامها لإنقاذ الأرواح، ليس لإدامة النزاع.

وإن السلام بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان يثبت أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا بالمفاوضات المباشرة بين الأطراف. كما أنه يثبت أن تدخل الأمم المتحدة ليس ضروريا. وفي الواقع، تشير عقود من محاولات الأمم المتحدة الفاشلة لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى أن هذا التدخل قد يأتي بنتائج عكسية. وقد صوتت الجمعية لسنوات تأييدا لمشاريع القرارات نفسها. فهي تعيد تدوير نقاط الحديث القديمة وتجرب نفس النهج، النتيجة تظل كما هي بلا تغيير. ربما حان الوقت لتجربة شيء جديد. وأقترح أن تبدأ الجمعية العامة بالتصويت ضد مشاريع القرارات هذه.

**السيدة ماسنجر** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تواصل الولايات المتحدة اتخاذ خطوات نشطة لإعادة بناء الثقة مع شركائنا في المنطقة بتحديد مصالحهم المشتركة وإبعادهم عن نزاعات الماضي. وبفضل رؤية الولايات المتحدة للسلام واتفاقات أبراهام، حققنا مكاسب ملموسة في تعزيز السلام والأمن والازدهار في الشرق الأوسط. فرؤية السلام رؤيةٌ تطلعية وهي توضح التزام الولايات المتحدة بتعزيز مستقبل يسوده السلام والأمن الازدهار للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وعلى الرغم من تلك الخطوات الإيجابية إلى الأمام، نشعر بخيبة أمل، إن لم نندهش، لأن الجمعية العامة قد نظرت مرة أخرى في عدد غير متناسب من مشاريع القرارات غير المتوازنة التي تتضمن انتقادات غير منصفة لإسرائيل، التي تدل على تحيز مؤسسي واضح ومستمر إزاء إحدى الدول الأعضاء. ولا تزال الولايات المتحدة تعارض التقديم السنوي لأكثر من عشرة مشاريع قرارات منحازة ضد إسرائيل. ولا يؤدي هذا النهج الانفرادي إلا إلى تقويض الثقة بين الطرفين كما أنه يعجز عن تهيئة البيئة الدولية الإيجابية اللازمة لتحقيق السلام.

وتكرر مشاريع القرارات هذه الخطاب البالي المعتاد الذي لا يفعل شيئا للنهوض بقضية السلام. كما أنها تضر بمصداقية الأمم المتحدة، مما يشكك في حيادها. ومما يثير القلق العميق أن الأمم المتحدة، هي مؤسسة تقوم على فكرة وجوب معاملة جميع الدول على قدم المساواة، تُستخدَم من قبل دول أعضاء في كثير من الأحيان لمعاملة دولة بعينها، هي إسرائيل، معاملة مُجحفة.

وكما أوضحت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا، فإن هذه الدينامية غير مقبولة. نحن نرى مشاريع قرارات تسارع إلى إدانة جميع أشكال الأعمال الإسرائيلية ولكنها تكاد لا تذكر شيئاً بخصوص الأعمال الفلسطينية أو الهجمات الإرهابية التي تشنها حماس والجماعات الموالية المماثلة لها. ولذلك، فإن الولايات المتحدة تصوت مرة أخرى

ضد مشاريع القرارات الأحادية الجانب هذه وتشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها أيضا.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا وثابتا بالتوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وللأسف، لا تؤدي مشاريع القرارات، كتلك التي قدمت هنا اليوم، إلا إلى صرف الانتباه عن إحراز تقدم حقيقي بشأن الهدف الذي نتشاطره جميعاً.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/75/L.32 و A/75/L.33 و A/75/L.34 و A/75/L.35.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار المعنون A/73/L.32 المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/75/L.32: الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تونس، الجزائر، جزر القمر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، العراق، عمان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، ناميبيا، نيكاراغوا، اليمن ودولة فلسطين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

*أُجري تصويت مسجل.*

*المؤيدون:*

إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، بوروندي، دولة بوليفيا متعددة القوميات، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصين، العراق، عمان، غامبيا، غرينادا، غيانا، غينيا – بيساو، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكويت، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، اليمن

*المعارضون:*

أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، بلغاريا، تشيكيا، جزر مارشال، غواتيمالا، كندا، كولومبيا، لايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، النمسا، هندوراس، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية

*الممتنعون عن التصويت:*

الاتحاد الروسي، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، بيلاروس، توغو، الجبل الأسود، جزر سليمان، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، فرنسا، فنلندا، الكاميرون، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، نيوزيلندا، هولندا، اليابان، اليونان

اعتمد مشروع القرار A/75/L.32 بأغلبية ٩١ صوتا ومعارضة ١٧ صوتا، مع امتناع ٥٤ عضوا عن التصويت (القرار ٧٥/٢٠).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/75/L.33 المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/75/L.33: الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تونس، الجزائر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، دولة فلسطين، العراق، عمان، جمهورية فنزويلا البوليفارية)، فييتنام، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، ناميبيا، نيكاراغوا، اليمن.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

*أُجري تصويت مسجل.*

*المؤيدون:*

إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، جامايكا، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زمبابوي، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصين، العراق، عمان، غامبيا، غرينادا، غيانا، غينيا – بيساو، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، الكويت، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، اليمن

*المعارضون:*

أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، بلغاريا، تشيكيا، جزر مارشال، الدانمرك، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، غواتيمالا، كندا، كولومبيا، ليتوانيا، (ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

*الممتنعون عن التصويت:*

الاتحاد الروسي الأرجنتين، أرمينيا، ألبانيا، أندورا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بيلاروس، كابو فيردي، إريتريا، إسبانيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرتغال، بنما، بولندا، بيرو، توغو، الجبل الأسود، جزر سليمان، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، جورجيا، رواندا، رومانيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سنغافورة، السويد، صربيا، فرنسا، فنلندا، الكاميرون، كرواتيا، كوت ديفوار، لاتفيا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مدغشقر، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، نيوزيلندا، اليابان

اعتُمد مشروع القرار A/75/L.33 بأغلبية ٨٢ صوتا مقابل ٢٥ صوتا، مع امتناع ٥٣ عضوا عن التصويت (القرار ٧٥/٢١).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.34، المعنون "التسوية السلمية لقضية فلسطين".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/75/L.34، بالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/75/L.34: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيلاروس، تونس، الجزائر، جزر القمر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، العراق، عمان، غينيا الاستوائية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، ناميبيا، نيكاراغوا، اليمن دولة فلسطين.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

*أُجري تصويت مسجل.*

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، الأردن، إريتريا، إسبانيا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية إيرانْ الإسلامية، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، أندورا، أنغولا، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، بوروندي، البوسنة والهرسك، دولةبوليفيا المتعددة القوميات، بيلاروس، الجزائر، شيلي، الصين، كمبوديا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، النمسا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البرتغال، بنما، بولندا، بيرو، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكيا، تونس، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، صربيا، العراق، عمان، غامبيا، غرينادا، غيانا، غينيا – بيساو، فرنسا، الفلبين، جمهورية فنزويلا ° – البوليفارية، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كوبا، كوت ديفوار، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ناميبيا، النرويج، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

*المعارضون:*

أستراليا، إسرائيل، جزر مارشال، كندا، لايات ميكرونيزيا المتحدة، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية

*الممتنعون عن التصويت:*

بالاو، البرازيل، جنوب السودان، رواندا، غواتيمالا، الكاميرون، مدغشقر، ملاوي، هندوراس

اعتُمد مشروع القرار A/75/L.34 بأغلبية ١٤٥ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت (القرار ٢٢/٧٥).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بعد ذلك، ننتقل إلى مشروع القرار A/75/L.35 المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/74/L.35، بالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، قد أصبحت البلدان التالية من

مقدمي مشروع القرار A/74/L.35: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيلاروس، تونس، الجزائر، جزر القمر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، العراق، عمان، غينيا الاستوائية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، ناميبيا، نيكاراغوا، اليمن دولة فلسطين.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

*أُجري تصويت مسجل.*

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، الأردن، إريتريا، إسبانيا، إستونيا، أفغانستان، ألبانيا، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أنغولا، إندونيسيا، النمسا، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البحرين، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، بوروندي، البوسنة والهرسك، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بنما، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكيا، تونس، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، والجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، شيلي، الصين، الدانمرك، رومانيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، صربيا، العراق، عمان، غامبيا، غرينادا، غيانا، غينيا – بيساو، فرنسا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، ملديف، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ناميبيا، النرويج، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

*المعارضون:*

أستراليا، إسرائيل، جزر مارشال، كندا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية

*الممتنعون عن التصويت:*

أوروغواي، توغو، جنوب السودان، رواندا، ساموا، غواتيمالا، كابو فيردي، الكاميرون، مدغشقر، المكسيك، هندوراس

اعتُمد مشروع القرار A/75/L.35 بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل ٨ أصوات، مع امتناع ١١ عضوا عن التصويت (القرار ٧٥/٢٣).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا التصويت على القرارات التي اتخذت للتو، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق، ينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيدة بوغياي** (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، تؤيد هنغاريا الحل القائم على دولتين، الذي يتعين تحقيقه من خلال المفاوضات المباشرة بين الجانبين. ونأمل أن يتفق الطرفان على الدخول بحسن نية في حوار متجدد.

نؤيد تعليل التصويت الذي سيدلي به ممثل ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، نود التكلم تعليلا للتصويت بصفتنا الوطنية.

لقد دأبت هنغاريا على اتباع نهج متوازن ومنصف وبناء في علاقاتها مع إسرائيل وفلسطين، كذلك فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي عام ٢٠٢٠، كانت هنغاريا أول دولة أوروبية

ترحب بالإنجاز التاريخي للتطبيع بين إسرائيل وعدد من البلدان العربية، هو تطور لا يفرض أي قيود على فلسطين؛ بل على النقيض من ذلك، التطبيع يفيد الجميع، يسعدنا أن نرى أن القادة الفلسطينيين بدأوا يدركون ذلك.

نود أن نرى نفس النهج مكرسا في جهودنا المتعددة الأطراف. ونحن على استعداد لتأييد أي مشروع قرار متوازن ومنصف لكلا الطرفين، الأهم من ذلك، أنه مفيد لنا جميعا. بيد أننا على استعداد أيضا للإعراب عن تحفظاتنا عندما نرى أن ذلك سيساعد بقوة على التوصل إلى نهج بناء ومتوازن. وينبغي أن تتركز جهودنا على تعزيز التعاون والشراكة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدلا من إقصاء الشركاء الرئيسيين باعتماد مشاريع قرارات من جانب واحد وغير متوازنة في كثير من الأحيان، مما يضر بعملية السلام وبعملنا هنا في الأمم المتحدة..

ولهذا السبب، لا يمكن لهنغاريا أن تؤيد مشاريع القرارات المتعلقة باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين.

**السيد العيد** (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الوفد الفلسطيني على النتيجة الناجحة لمفاوضاتنا بشأن عدد من القرارات التي بتت فيها الجمعية العامة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار البعثة الفلسطينية أن يتم النظر في عدد من القرارات في إطار بند جدول الأعمال "قضية فلسطين" كل سنتين.

ونود في الوقت الحالي أن نسجل في المحضر أنه فيما يتعلق بجميع القرارات التي اعتُمدت خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، يعتبر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن عبارة "الحكومة الفلسطينية"، حيثما وردت، تشير إلى السلطة الفلسطينية.

وفضلاً عن ذلك فإن استخدام كلمة "فلسطين" في أي من القرارات تلك لا يمكن أن يُفسر على أنه اعتراف بدولة فلسطين، كما أنه لا يخل بالمواقف الفردية لدولنا الأعضاء بشأن هذه المسألة ومن ثم، لا يخل بمسألة صحة الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات المذكورة فيها.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير، تعليلا للتصويت بعد التصويت.

وبذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال.

**البند ٣٧ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**الحالة في الشرق الأوسط**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/75/L.29.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.29 المعنون "الجولان السوري".

وقد أُغلق باب المشاركة الإلكترونية في تقديم مشروع القرار.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/75/L.29: إندونيسيا، أنغولا، بروني دار السلام، بنغلاديش، فلسطين، السنغال، عمان، ماليزيا.

*طُلب إجراء تصويت مسجل.*

*أُجري تصويت مسجل.*

*المؤيدون:*

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوتان، دولة

بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، كابو فيردي، كمبوديا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غرينادا، غينيا – بيساو، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زمبابوي

*المعارضون:*

أستراليا، البرازيل، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزياالموحدة، بالاو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

*الممتنعون عن التصويت:*

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا، توغو، توفالو، أوكرانيا، أوروغواي

اعتمد مشروع القرار A/75/L.29 بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٩ أصوات، مع امتناع ٦٢ عضوا عن التصويت (القرار ٧٥/٢٤).

*[بعد ذلك، أبلغ وفد جمهورية مولدوفا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت؛ وأبلغ وفد طاجيكستان بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): قبل إعطاء الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد ماسيو** (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تود الأرجنتين أن تدلي بالبيان التالي تعليلا للتصويت على القرار ٧٥/٢٤، بشأن الجولان السوري، الذي اعتمدته الجمعية العامة للتو.

لقد صوتت الأرجنتين مُؤيدة للقرار لأننا نرى أن طابعه الأساسي يرتبط بعدم مشروعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة. فالفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة.

وبالمثل، أود أن أوضح موقف الأرجنتين بشأن الفقرة السادسة من منطوق القرار. ولا يمس تصويتنا بمضمون تلك الفقرة، لا سيما الإشارة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وترى الأرجنتين أن من المهم إحراز تقدم بشأن إيجاد حل للنزاع السوري الإسرائيلي في الشرق الأوسط بغية إنهاء احتلال مرتفعات الجولان.

ولذلك، تؤكد حكومة الأرجنتين من جديد أهمية استئناف المفاوضات لإيجاد حل نهائي للحالة في الجولان السوري، فقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

**السيد سهرائي** (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب وفد بلدي باتخاذ جميع القرارات في إطار البندين ٣٧ و ٣٨

من جدول الأعمال بالأغلبية. وقد أعربت الدول الأعضاء مرة أخرى، باعتمادها تلك القرارات، عن دعمها القوي لقضية فلسطين، لا سيما إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ومحاسبة نظام الاحتلال على جرائمه ضد الفلسطينيين، لا سيما النساء والأطفال.

إن قضية فلسطين هي أطول أزمة في عصرنا ولا تلوح في الأفق نهاية ملائمة لها. وبعد أكثر من سبعة عقود، يواصل النظام الإسرائيلي انتهاك حقوق الإنسان الأساسية وكرامة الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين الذين يعيشون تحت الاحتلال. ونتيجة لذلك، لا يُحرم الفلسطينيون من أراضيهم وممتلكاتهم أثناء إخلائهم قسراً فحسب، بل يتعرضون أيضاً للعنف والإرهاب والترهيب.

وفي قطاع غزة، ما زال حوالي مليوني فلسطيني يعيشون في ظل الحصار الخانق، مما يجعل غزة أكبر سجن مفتوح غير صالح للسكن في العالم. وترقى هذه الحالة إلى مستوى العقاب الجماعي لجميع سكان غزة، بمن فيهم النساء والأطفال، مما يشكل جريمة حرب بموجب القانون الدولي.

وترى جمهورية إيران الإسلامية أنه لا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط من خلال تعزيز سياسة تمييزية وانتقائية لدعم النظام الإسرائيلي فحسب، بالتزامن مع إدانة النضال المشروع للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال. ويستحيل إنهاء أكثر من سبعة عقود من النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط إلا بحل المشكلة الفلسطينية من خلال إنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وضمان حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين ذات السيادة والقابلة للبقاء، عاصمتها القدس الشريف.

وفي سياق المناقشة الحالية، تم استهداف واغتيال العديد من كبار العلماء الإيرانيين في العديد من الهجمات الإرهابية العنيفة. إن الاغتيال الجبان الذي تعرض له الشهيد فخري زاده، مع وجود مؤشرات خطيرة تشير إلى المسؤولية الإسرائيلية، محاولة يائسة أخرى لتعريض السلام الدولي والإقليمي للخطر. والواقع أن ارتكاب هذا العمل الإجرامي الطائش مظهر واضح من مظاهر إرهاب الدولة الذي ينبغي أن يدينه المجتمع الدولي بقوة وعلى الفور.

وإذ تؤكد جمهورية إيران الإسلامية على أنه لا يمكن لأي عدد من الهجمات الإرهابية أن يعوق تقدم إيران في تحقيق النجاحات في مجال العلم والتكنولوجيا اللازمة لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية، فإنها تحتفظ بحقها في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للدفاع عن شعبها وتأمين مصالحها.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن دولة فلسطين.

**السيدة عبد الهادي – ناصر** (فلسطين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتنان دولة فلسطين لجميع الدول الأعضاء التي صوتت تأييدا للقرارات الهامة – ٧٥/٢٠، ٧٥/٢١، ٧٥/٢٢، ٧٥/٢٣، ٢٤/٧٥ – التي اعتمدتها الجمعية العامة للتو في إطار البند ٣٨ من جدول الأعمال، "قضية فلسطين"، مرة أخرى بأغلبية ساحقة.

ونعبر عن تقديرنا الإضافي للبلدان التي شاركت في تقديم تلك القرارات لتأييدها وتأييدها القويين، نعرب في هذا الصدد عن تقديرنا الخاص للسنغال، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على قيادتها للجنة والمشاركة في تقديمها لتلك القرارات؛ ولناميبيا، نائبة رئيس اللجنة، لعرضها القرارات على الجمعية العامة (انظر A/75/PV.34)؛ ولأفغانستان، نائبة الرئيس ومقررة اللجنة بالنيابة، لتقديم التقرير السنوي للجنة (A/75/35) اليوم (المرجع نفسه)، الذي يجسد المحنة المستمرة التي يعيشها الشعب الفلسطيني والمساعي المتواصلة إلى إيجاد حل عادل والجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة في هذا الصدد، تمشيا مع الولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة منذ إنشائها في عام ١٩٧٥، أي قبل ٤٥ عاما.

ونُعرب مجددا عن امتناننا أيضا لسائر أعضاء اللجنة والمراقبين فيها ولشعبة حقوق الفلسطينيين والبرنامج الإعلامي الخاص الذي

تضطلع به إدارة التواصل العالمي في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين على كل ما بذلوه من جهود ودعوة وتوعية دعما لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني وللقضية الفلسطينية برمتها، فقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومحور جميع القرارات التي اعتمدت للتو، سواء كانت برنامجية أو سياسية، هو الهدف المتمثل في التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي يضع حدا للاحتلال الإسرائيلي ويفي بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية، في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، عاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (III).

وهذه هي الركائز التي يقوم عليها السلام الفلسطيني – الإسرائيلي العادل والدائم والأمن والاستقرار الحقيقيين للشعبين وللمنطقة، هي ركائز لا تزال تحظى بإجماع دولي قوي، كما تجلى في التصويت اليوم.

ويجب أن نرفض الملاحظات المسيئة التي أدلى بها الممثل الإسرائيلي ضد نزاهة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وضد الدول التي قدمت تلك القرارات وصوتت مؤيدة لها. وهذه ليست ما يسمى بقضية فلسطين، كما قال باستخفاف، بل هي في الواقع إحدى أقدم القضايا المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. ومرة أخرى، اصل إهانة الجمعية العامة مدعيا أن كل شخص في هذه القاعة "منفصل عن الواقع".

بل على العكس من ذلك، فإن ما نوقش اليوم في هذه المناقشة هو الواقع، ما نوقش اليوم ليس ما يسمى بنقاط الحوار الفلسطينية. هذه هي نقاط الحوار الدولية؛ وهذا هو توافق الآراء الدولي، التوافق الذي تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، رفضه وعرقلته وإنكاره والتقليل من شأنه ومحاولة تدميره بلا جدوى.

إن المناقشة التي تجري في هذه القاعة، بمشاركة بلدان من كل منطقة من مناطق العالم، تعبير واضح عن القانون الدولي واحترام المجتمع الدولي له. والاستثناء هو إسرائيل، التي ترفض الامتثال للقانون الدولي، تدوس بطريقة صارخة على الميثاق والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة، من الواضح أنها اعتادت على انتهاك القانون دون أي عواقب.

ونكرر ما ذكرناه في مداخلتنا في وقت سابق اليوم (انظر A/75/PV.34): لقد حان الوقت للمساءلة عن هذه الانتهاكات المنهجية للقانون الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وما من شيء عدا المساءلة يمكن أن يغير هذه الحالة البائسة ويعطي الأمل في تحقيق مستقبل يسوده العدل والسلام.

ولا يمكن بناء السلام على أساس عدم المشروعية والقمع. إن السلام مبني على أساس العدال الذي هو القانون الدولي وعلى التسوية، ما من أحد قدم التنازلات من أجل السلام أكثر من الشعب الفلسطيني وقيادته. وربما كان من شأن الادعاء المنافق والمهين للممثل الإسرائيلي بأن نهج هذه المؤسسة قد "فشل" أن يبرز أكثر الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة من جانب الدول لتنفيذ القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة، بطبيعة الحال مجلس الأمن لإعطاء معنى وجوهر للالتزامات التي تم التعهد بها، لإحياء توافق الآراء الدولي، ضمان المساءلة عن هذا السلوك غير القانوني والمهين. ونعلم جميعًا أن هذا السلوك هو الذي يسبب الكثير من الحزن والمعاناة في فلسطين المحتلة، هو الذي قوض كل مبادرة سلام ومفاوضات على مدى عقدين من الزمن، هو ما يحول دون إحلال السلام والأمن بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وفي منطقة الشرق الأوسط قاطبة.

ونحث على تعبئة الإرادة السياسية اللازمة لتغيير مسار عقود من التقاعس عن العمل نحو العمل الحقيقي من أجل إنهاء هذا النزاع سلميا.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن امتناننا العميق للدعم المبدئي الذي حظيت به القرارات المتعلقة بقضية فلسطين وللدعم والتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي أُعرب عنه في المناقشة وفي رسائل التضامن العديدة التي وردت في الأيام الماضية من جميع أنحاء

العالم احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وتجسد هذه القرارات الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي في دعم القانون فيما يتعلق فلسطين، الإسهام في نهاية المطاف في إيجاد حل عادل ودائم وسلمي. ولهذا، ينبغي للجمعية العامة أن تفخر بذلك.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال.

**البند ١٥ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**ثقافة السلام**

**تقرير الأمين العام** (A/75/233)

**مشروعا القرارين** (A/75/L.28 و A/75/L.36/Rev.1)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى بقية المتكلمين بشأن هذا البند من جدول الأعمال قبل الشروع في البت في مشروعي القرارين A/75/L.28 و A/75/L.36/Rev.1.

**السيدة لحميري** (المغرب) (*تكلمت بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره المعنون "تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام" (A/75/233)، المقدم عملا بالقرارين ٧٤/٢١ و ٧٤/٢٣، اللذين يقدمان لمحة عامة عن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لتعزيز ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات.

وأكرر دعم بلدي لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان أن تكون ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات محور تركيز الأمم المتحدة قاطبة. وأود هنا أن أشيد إشادة حارة بالأمين العام على تفانيه، على رأس منظمتنا، في سبيل ثقافة السلام.

وقد بينت جائحة كوفيد-١٩ للمجتمع الدولي الأهمية المحورية لبناء عالم يسوده السلام والاستقرار والازدهار. كما بيّنت الجائحة إلى أي مدى تعتبر ثقافة السلام أمرا بالغ الأهمية من أجل سد الثغرات فيما بين المجتمعات وداخلها. وفي ذلك السياق، نرحب ترحيبا حارا بدور الأمين العام وبالإجراءات التي اتخذها لإبقاء الأمم المتحدة في صميم جميع الجهود الدولية لمكافحة الجائحة.

وقد ساعدت الدعوة التي وجهها الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وجميع نداءاته ومبادراته واستراتيجياته الأخرى في مختلف القطاعات الدول الأعضاء في سياساتها الوطنية الرامية إلى التصدي لهذه الأزمة الصحية غير المسبوقة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة.

وتقوم ثقافة السلام على تعزيز التفاهم السياسي والحوار البناء بين الدول على أساس الاحترام المتبادل، بما يتماشى بدقة مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن قواعد القانون الدولي، لا سيما مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وهي تكرس الركائز الثلاث التي توجه عمل الأمم المتحدة، هي التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان.

ولا تزال المملكة المغربية، هي طرف فاعل نشط ومسؤول في المجتمع الدولي، مقتنعة بأن تعزيز تعددية الأطراف هو أفضل أداة للتوصل إلى حلول عالمية للتحديات الكبرى في القرن الحادي والعشرين، ذلك من أجل إيجاد عالم أكثر سلاما وتسامحا للأجيال الحالية والمقبلة.

وتفخر المملكة المغربية بأن لديها تاريخا طويلا في تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان والحضارات، باعتبارها مركزاً تلتقي وتختلط فيه الثقافات والحضارات المختلفة. واحترام التنوع الثقافي والديني جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية والذاكرة الجماعية للمجتمع المغربي. ويواصل المغرب العمل بلا كلل من أجل تعزيز قيم السلام والوئام ومعرفة واحترام التنوع الثقافي والديني على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا نحن نسترشد بتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

والمغرب مليء بالأماكن المقدسة ومواقع الحج اليهودية التي تقع في المدن الكبيرة والمناطق النائية على حد سواء. ويتشارك اليهود والمسلمون نفس الأماكن المقدسة والتقاليد، دون أي تمييز على أساس

العقيدة أو الانتماء الديني. وبالمثل، فإن الزيارة التاريخية التي قام بها قداسة البابا فرانسيس يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، بدعوة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، التي كانت الزيارة البابوية الثانية بعد زيارة البابا يوحنا بولس الثاني في عام ١٩٨٥، هي دليل واضح على الدور المحوري لبلدي في تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين مختلف الثقافات والأديان.

ويولي المغرب أهمية أساسية للتعليم ويعتبره عاملاً أساسياً في التنمية وتعزيز ثقافة السلام ومكافحة التعصب والكراهية والتطرف. وأود أن أرحب هنا بالعمل الذي قامت به اليونسكو لتعزيز نوع التعليم الذي يعزز ثقافة السلام في جميع أنحاء العالم. يعزز النظام التعليمي في المغرب الاحترام والانفتاح والتنوع وحقوق الإنسان منذ السنوات الأولى. وتجري باستمرار مراجعة الكتب المدرسية والمناهج الدراسية لتشمل قيم التعايش السلمي والوئام والتسامح. وأود أن أشير هنا إلى القرار الذي اتخذه المغرب مؤخراً بتعليم الطلاب المغاربة التاريخ والثقافة اليهودية باللغة العربية بدءاً من المدرسة الابتدائية، ابتداءً من العام الدراسي الحالي.

وقد قام المغرب بمبادرات مختلفة مثل الإصلاح الديني وتحديث التربية الدينية وتعزيز التعاون مع البلدان الشقيقة، لا سيما الأفريقية منها، من أجل تعزيز القيم العادلة والنبيلة والمحترمة للدين الإسلامي ومكافحة التشدد والتطرف بجميع صنوفهما. كما أنشأ المغرب مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة ومعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، بناء على تعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين. ولذلك فإننا نوفر تعليما متعدد الأبعاد لمئات الدعاة، ذكورا وإناثا، من العديد من البلدان الأفريقية والعربية والأوروبية.

وتولي المملكة المغربية أهمية كبيرة لمكافحة جميع أنواع التمييز وكراهية الأجانب وكراهية الآخر ورفضه، بما في ذلك كراهية الإسلام ومعاداة السامية وكراهية المسيحية. ويتشرف المغرب ويفخر بمساهمته الكبيرة في اعتماد وتنفيذ خطط العمل والوثائق والقرارات التي تمثل حجر الزاوية في جهود الأمم المتحدة ومبادراتها الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام ومكافحة جميع أشكال الإقصاء والتمييز.

وأشير بصفة خاصة إلى خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية، استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية، إعلان مراكش بشأن حقوق الأقليات الدينية في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية، خطة عمل فاس للقيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف الذي قد يؤدي إلى ارتكاب جرائم وحشية.

وعلاوة على ذلك، كنا القوة الدافعة وراء اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ للقرار ٧٣/٣٢٨، المعنون "النهوض بالحوار بين الديانات والثقافات وتعزيز التسامح من أجل مناهضة خطاب الكراهية". واشترك في تقديم هذا القرار ٩٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة.

وللزعماء الدينيين أيضاً دور هام عليهم القيام به من أجل المساعدة في التصدي للتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-١٩. وقد نظمت المملكة المغربية، دعما للدعوة التي وجهها الأمين العام في هذا الصدد، جلسة رفيعة المستوى عبر التداول بالفيديو في أيار/مايو ٢٠٢٠ بعنوان "دور الزعماء الدينيين في التصدي للتحديات المتعددة التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩". وأكد الاجتماع على الدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه الزعماء الدينيون من أجل التغلب على الجائحة ومكافحة التمييز والوصم والمعلومات المضللة بجميع أنواعها.

وعلاوة على ذلك، تشارك المملكة المغربية، هي عضو مؤسس في تحالف الأمم المتحدة للحضارات، بنشاط في مؤتمرات الحوار العالمية وتعمل من أجل تحقيق التفاهم والإثراء الثقافي والديني، لا تدخر جهدا لتعزيز الحوار بشأن السلام الذي من شأنه أن يتيح تحقيق تآزر حقيقي داخل المجتمع الدولي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالمساهمات والجهود التي بذلها تحالف الحضارات بقيادة معالي السيد ميغيل أنخيل موراتينوس لتعزيز الحوار بين الثقافات وتعزيز التفاهم والاحترام بين الحضارات والثقافات والأديان والمعتقدات.

وفي هذا الصدد، أود أن أوضح أنه بسبب هذه الجائحة، تم تأجيل المنتدى العالمي للتحالف، الذي كان من المقرر عقده في المغرب في عام ٢٠٢٠. وسيتشرف بلدي باستضافته حالما تسمح الحالة الصحية العالمية بذلك.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان لعرض مشروع القرار A/75/L.36/Rev.1.

**السيد أكرم** (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/75/L.36/Rev.1، أود أن أقول بضع كلمات بصفتي الوطنية.

إن تحقيق ثقافة سلام مستدامة ومقبولة عالمياً هو أحد النضالات الأساسية التي تواجهها المجتمعات المحلية والمجتمعات والثقافات والأمم والحضارات. وعلى مر التاريخ البشري، ظل المدافعون عن السلام يحاولون تحقيق التوازن بين السلوكيات المتضاربة التي تتسم بها البشرية، متأرجحين بين سمة الأنانية التي تركز فقط على المصالح الخاصة، سمة نكران الذات التي تدفعنا إلى التفكير في خير الآخرين ورفاههم.

وإن عزمنا الجماعي على تعزيز ثقافة السلام يكتسي أهمية أكبر اليوم ونحن نكافح جائحة عالمية. ومع تفشي هذا الفيروس القاتل في جميع أنحاء العالم، فإنه يتغذى على انعدام الأمن والقلق والتصدعات داخل المجتمعات وفيما بينها ويشكل تهديدا خطيرا للسلام. كما أنه يقوض العمل الذي تم إنجازه على مدى عقود لتعزيز ثقافة السلام.

ومما يبعث على مزيد من القلق أن التوترات التي أثارها ذلك فيما يتعلق بحساسيات مجتمعات بأكملها في التغاضي عن الأعمال الهجومية والاستفزازية قد شجعت أولئك الذين يسعون إلى الاستفادة من مظاهر الانقسام هذه.

بينما لا يزال التمييز أعمال العنف تمارس ضد أفراد من جميع الأديان، هناك اتجاه يثير القلق بصورة خاصة وهو عودة ظهور كراهية المسلمين وكراهية الإسلام، التي شهدنا في بلدان كثيرة خلال الأشهر الأخيرة. وإن هذا التشويه والقوالب النمطية السلبية للانتماء إلى إحدى أكبر الأديان في العالم لا يؤدي إلا إلى إدامة النبوءات الخطيرة التي تتحقق من تلقاء نفسها، مثل نبوءة صدام الحضارات، لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لها بسرعة.

وفي ضوء هذه الشواغل، حث رئيس وزراء باكستان، دولة السيد عمران خان، المجتمع العالمي والأمم المتحدة مرارا على تعزيز التسامح واحترام جميع الأديان والمعتقدات ومكافحة كراهية الإسلام. ونأمل أن تستجيب الأمم المتحدة والأمين العام لذلك النداء.

باسم باكستان والفلبين ومقدمي مشروع القرار الآخرين، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/75/L.36/Rev.1، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام"، مشروع القرار قيد النظر هو محاولة لسد هوة الاختلافات بين الأديان والمجتمعات والثقافات والحضارات عن طريق تعزيز ثقافة السلام والحوار والاحترام المتبادل. ولهذا السبب أيضا، تدرج الجمعية العامة بندا في جدول أعمالها كل عام بشأن ثقافة السلام.

ونظرا للتحديات غير المسبوقة التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩، قرر مقدمو مشروع القرار قصر المناقشات على عدد قليل من القضايا الناشئة والملحة بدلا من مناقشة مشروع القرار بأكمله. وتحقيقا لتلك الغاية، احتفظنا بالصياغة المتفق عليها الواردة في قرارات السنوات السابقة. وفي الوقت نفسه، اعتقدنا أننا من غير المنصف لولايتنا، باعتبارنا المشاركين الرئيسيين في تقديم مشروع القرار هذا، إذا لم نعكس الاتجاهات الحالية، مثل التحديات التي تفرضها الجائحة وزيادة التعصب الديني وكراهية الأجانب وخطاب الكراهية والاعتراف باحترام الرموز الدينية وأهميتها.

مما أثلج صدرنا أننا نلاحظ أن نهجنا حظي بتأييد الأعضاء. لقد عقدنا مفاوضات مفتوحة وشاملة وشفافة وعملنا عن كثب مع جميع الدول الأعضاء للتوصل إلى مشروع نص يحظى بأوسع تأييد ممكن. وقد عدنا إلى الصياغة المتفق عليها، حيثما أمكن، اتفقنا خلال المشاورات على إعادة صياغة مقترحاتنا الأولية وتخفيفها للتقليل من

شواغل الدول الأعضاء. ونرى أن مشروع النص الحالي يراعي شواغل أكبر عدد ممكن من الأعضاء، مع الحفاظ على الأهداف والمقاصد الأصلية التي حددها الميسرون والتي اتفقت عليها الدول الأعضاء في بداية المفاوضات. ونشكر مرة أخرى جميع الدول الأعضاء على انخراطها البناء معنا في تلك العملية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع مقدمي مشروع القرار وأحث الآخرين على أن يصبحوا من مقدميه قبل اعتماده. ونأمل من الجمعية العامة هذا العام أيضا أن تؤكد من جديد أهمية الحوار بين الأديان والثقافات من أجل تحقيق السلام والاستقرار وتعزيز ثقافة السلام باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

**السيد شارما** (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): إن ثقافة السلام حجر الزاوية في إرساء نظام عالمي يسوده السلام والتسامح. وتحت رعاية الأمم المتحدة، أصبح تعزيز ثقافة السلام خطابا عالميا.

وكما قال المهاتما غاندي:

”لا أريد لمنزلي أن يكون محاطا بالأسوار من جميع الجوانب ولا لنوافذي أن تكون مغلقة. أريد أن تنتشر ثقافة جميع البلدان حول منزلي بكل حرية ممكنة. ولكنَّني أرفض أن يقتلعني أحد من جذوري.“

حاولت الهند تعزيز تلك الثقافة، في جملة أمور، من خلال التسامح والتفاهم واحترام الاختلافات واحترام الأديان والثقافات الأخرى واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين تحت المظلة الشاملة للروح التعددية والمبادئ الديمقراطية.

إن الهند ليست مهد الهندوسية والبوذية والجاينية والسيخية فحسب، بل هي أيضاً الأرض التي ترسخت فيها تعاليم الإسلام واليهودية والمسيحية والزرادشتية، ازدهرت فيها التقاليد الصوفية الإسلامية. واليوم لدى كل واحدة من الديانات الكبرى في العالم وطن في الهند. وقد قال الفيلسوف الهندي العظيم سوامي فيفكاناندا: ”نحن لا نؤمن بالتسامح العالمي فحسب، بل نقبل جميع الأديان بوصفها ديانات حقة.“

منذ آلاف السنين، فرت الهند المأوى لموجات من المضطهدين في الأراضي الأجنبية وسمحت لهم بتحقيق الازدهار في الهند. كما تعود تقاليدنا في مجال الحوار بين الثقافات إلى العهد الذي أجرى فيه قدماء المفكرون الهنود حوارا مزدهرا مع قدماء الإغريق. فالهند ليست مجرد ثقافة، بل حضارة في حد ذاتها.

لقد استند هذا التقليد التاريخي للحوار بين الثقافات في الهند على سعينا للمعرفة واستعدادنا للتساؤل، فضلا عن الرغبة في التعلم. وهكذا، على سبيل المثال، حث بوذا أتباعه على عدم قبول معتقداته من دون التشكيك فيها. كما أن الدستور الهندي، الذي يعلن أن أمتنا جمهورية ديمقراطية علمانية، يشدد أيضا على حرية الدين والمعتقد، فضلا عن واجب الدولة في تنمية الميل نحو الفكر العلمي بين الناس.

نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها بنغلاديش اليوم في تقديم مشروع القرار المتعلق بمتابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام (A/75/L.28)، يسعد الهند أن تشارك في تقديمه.

ومع ذلك، نلاحظ وجود اتجاهات مقلقة في عالم اليوم. في البداية، اسمحوا لي أن أعلن أننا نتفق تماما على ضرورة إدانة معاداة السامية، كراهية الإسلام، الأعمال المعادية للمسيحية، الهند تدين بشدة هذه الأعمال. غير أن قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسائل الهامة لا تتحدث إلا عن تلك الديانات الإبراهيمية الثلاث معا. حيث لا تعترف هذه الهيئة بتصاعد الكراهية والعنف ضد البوذية والهندوسية والسيخية. وإن تحطيم الأصوليين لتماثيل بوذا في باميان، التفجير الإرهابي لمعبد السيخ في أفغانستان، حيث قُتل ٢٥ من المصلين السيخ، تدمير المعابد الهندوسية والبوذية، قيام دول بتطهير الأقليات من هذه الديانات، كلها أمور تستدعي إدانة مثل هذه الأعمال التي ترتكب ضد هذه الديانات أيضا. ولكن الدول الأعضاء الحالية ترفض الحديث عن هذه الأديان بنفس الطريقة التي تتحدث بها عن الديانات الإبراهيمية الثلاث الأولى.

لماذا هذه الانتقائية؟ وعموماً، يتبع الديانة الهندوسية أكثر من ١,٢ مليار شخص، البوذية أكثر من ٥٣٥ مليون شخص، السيخية حوالي ٣٠ مليون شخص. وقد حان الوقت لإضافة الهجمات على تلك

الأديان أيضاً إلى القائمة السابقة للديانات الإبراهيمية الثلاث عندما تُتخذ هذه القرارات. وبما إن ثقافة السلام لا يمكن أن تنطبق على الديانات الإبراهيمية وحدها. وما دامت هذه الانتقائية قائمة، فلا يمكن للعالم أبدا أن يعزز حقا ثقافة السلام.

إن الأمم المتحدة هيئة ينبغي ألا تنحاز إلى أي جانب عندما يتعلق الأمر بالدين. وإذا كنا انتقائيين، سوف ينتهي بنا المطاف إلى إثبات نظرية صدام الحضارات لصموئيل هنتنغتون. وما نحاول بنائه هو تحالف الحضارات، ليس إثارة صدام. وأدعو تحالف الأمم المتحدة للحضارات إلى التصرف على نحو مماثل والتحدث باسم الجميع، ليس باسم قلة مختارة.

لقد انتهكت باكستان بالفعل القرار السابق بشأن ثقافة السلام الذي اتخذته هذه الجمعية في العام الماضي (القرار ٧٤/٢٣). وفي الشهر الماضي، نقلت باكستان بصورة تعسفية إدارة ضريح السيخ المقدس معبد كارتاربور صحيب غوردوارا من هيئة مجتمع السيخ إلى السيطرة الإدارية لهيئة غير سيخية. وهذا العمل يتعارض مع ديانة السيخ والحفاظ عليها وحمايتها. ويذكر الأعضاء أن غوردوارا (معبد السيخ) كارتاربور صهيب المقدس ورد ذكره في ذلك القرار السابق. وباكستان تنتهك ذلك القرار.

وإذا غيّرت باكستان ثقافتها الحالية المتمثلة في كراهية الأديان في الهند وأوقفت دعمها للإرهاب العابر للحدود ضد شعبنا، يمكننا تجربة ثقافة سلام حقيقية في جنوب آسيا وخارجها. وحتى ذلك الحين، لن نكون سوى شاهد صامت على قيام باكستان بنبذ أقلياتها بالتهديد والإكراه وتغيير الديانة والقتل. وحتى الأشخاص من أتباع نفس الدين لم يسلموا بسبب التشجيع على القتل الطائفي.

ففي عالم اليوم، يكاد يكون التعصب والكراهية والعنف والإرهاب هو القاعدة. ولا شك في أن الإرهاب، الذي هو مظهر من مظاهر التعصب والعنف، هو نقيض جميع الأديان والثقافات. ونشعر بالقلق إزاء زيادة الموارد، المالية وغيرها التي يتم توفيرها للجماعات العنيفة والإرهابية التي تسيء استخدام الدين لتبرير ونشر جداول أعمالها.

ويتعين علينا أن نكون واضحين في أن التحريض على الإرهاب أو التغاضي عنه هو بمثابة تغذية لوحش سيلتف حولنا ويلتهمنا.

فلنحارب هذه القوى الهدامة معا بدلا من أن يحاربها كل منا على حدة. ولنبني ثقافة السلام معا، بدلا من أن يفشل كل منا على حدة.

السيد موساييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): كما ينص الإعلان بشأن ثقافة السلام، فإن ثقافة السلام هي مجموعة من القيم والمواقف والتقاليد وأنماط السلوك وأساليب الحياة القائمة على جملة أمور، منها الاحترام الكامل لمبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، الالتزام بالتسوية السلمية للمنازعات وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والامتثال للالتزامات الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ويشهد اتخاذ الجمعية العامة لعدد متزايد من القرارات في إطار بند جدول الأعمال "ثقافة السلام" بتأييد ساحق من الدول الأعضاء على الأولوية القصوى التي يوليها المجتمع الدولي لهذا الموضوع.

ولا يزال مشروعا القرارين السنويين المعنونين "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام" و "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام" يحددان المعايير ويوفران التوجيه على الصعيد العالمي في هذا المجال من الأنشطة والتعاون. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر وفد بنغلاديش ووفدي باكستان والفلبين، على التوالي، على تقديم مشروعي القرارين ذوي الصلة هذا العام (A/75/L.28 و A/75/L.36/Rev.1) وعلى التزامهم القوي بتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات. ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره (A/75/233) عن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، المقدم عملا بالقرارين ٧٤/٢١ و ٧٤/٢٣.

ونود أيضا أن نؤكد على الدور القيادي لليونسكو وعلى العمل البالغ الأهمية الذي يقوم به تحالف الأمم المتحدة للحضارات في النهوض بقضية ثقافة السلام.

ولا يزال الحوار بين الثقافات والأديان بأشكاله المتنوعة يؤدي دورا هاما في النهوض بالتنمية المستدامة وتعزيز التنوع الثقافي ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف والنزاع. والواقع أن ثقافة السلام مترابطة مع أهداف التنمية المستدامة. وتسلم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأن جميع الثقافات والحضارات يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة وبأنها عوامل تمكين أساسية لتحقيقها.

ولا تقل ثقافة السلام أهمية عن ذلك في سياق معالجة النزاعات وحالات ما بعد النزاع، لا سيما تلك التي تفاقمت بفعل سياسات طويلة الأمد ترمي إلى بث الشقاق والعداوة وغرس الكراهية على أسس دينية وعرقية، مما يخلق مجتمعات أحادية العرق ويروج لأفكار التنافر العرقي البغيضة.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل الأمم المتحدة التصدي لخطاب الكراهية وتعبئة العالم ضد الكراهية بجميع أنواعها، بما في ذلك من خلال تنفيذ الالتزامات الواردة في استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية.

فالهجمات المتعمدة على الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات وتدمير وتدنيس التراث الثقافي والمواقع الدينية كأسلوب من أساليب الحرب ووسيلة للاستعمار أصبحت جزءا لا يتجزأ من سياسة واستراتيجية تهدف إلى القضاء على التنوع وإخفاء أو تدمير الأدلة الثقافية والتاريخية والعلمية. ويلزم اتخاذ تدابير أكثر حزماً واستهدافاً لوضع حد للإفلات من العقاب على هذه الجرائم، التي يُحتمل أن تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتوفر خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية إطاراً عملي المنحى ونهجاً متعدد الأبعاد ومتعدد أصحاب المصلحة لمنع الهجمات على المواقع الدينية والتأهب والتصدي لها.

وتعلق أذربيجان أهمية كبيرة على تعزيز ثقافة السلام، مع إيلاء اهتمام خاص لتشجيع الحوار بين الثقافات والأديان على الصعيدين الوطني والدولي. ومن بين المبادرات التي قدمتها أذربيجان ونفذتها بنجاح، أثبتت عملية باكو أنها أحد المحافل الدولية الرائدة لتعزيز الحوار والتنوع الثقافي. وقد أكد الأمين العام على الدور الهام لعملية باكو في الدعوة إلى الحوار بين الثقافات في تقريره عن البند الحالي من جدول الأعمال إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين (A/72/488). ويشكل المنتدى العالمي للحوار بين الثقافات جزءا لا يتجزأ من عملية باكو، قد تولت أذربيجان تنظيمه مرة كل عامين منذ عام ٢٠١١ بالشراكة مع اليونسكو وتحالف الأمم المتحدة للحضارات ومنظمة السياحة العالمية ومجلس أوروبا ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة.

ونرحب بالاعتراف الدولي المتزايد بالمنتدى العالمي للحوار بين الثقافات، الذي أصبح كما ورد في تقرير الأمين العام الذي أشرت إليه منبرا عالميا رئيسيا لتعزيز الحوار بين الثقافات. ثم عممت الجمعية العامة هذا التقييم الرفيع لدور المنتدى العالمي في القرارات ١٣٦/٧٢ و ١٢٩/٧٣ و ٢٣/٧٤. وتم التشديد عليه أيضا في خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية.

إن استمرار دعم الأمم المتحدة للمبادرات الناجحة بشأن ثقافة السلام والتعددية الثقافية أمر أساسي في سياق بناء العلاقات والتغلب على القوالب النمطية والمفاهيم الخاطئة وتنفيذ الأطر والسياسات الإنمائية. وقد كان الحوار بين الثقافات والأديان على الصعيدين الوطني والدولي، يجب أن يظل، أحد السبل الهامة في إطار الأهداف الأوسع نطاقا المتمثلة في الحفاظ على السلام وبناء السلام والمصالحة والتعمير وإعادة الإدماج. وكما أشار الأمين العام في تقريره،

> "التنوع يجلب الغنى وليس التهديدات"، "الاستثمار في ثقافة السلام باعتبارها الركيزة الأساسية للتعاون ... على الصعيد العالمي يعني إنهاء الظلم والتمييز" (A/75/233، الفقرتان ٣ و ٧).

وأذربيجان على استعداد لمواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز التفاهم المتبادل واحترام التنوع، تتطلع إلى تعزيز التعاون مع جميع أصحاب المصلحة في تحقيق تلك الأهداف النبيلة.

**السيدة خواريس أرغرويتا** (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن ثقافة

السلام – وهو موضوع نعتقد أنه ذو أهمية كبيرة لبلدي وللمجتمع الدولي بأسره. ونعرب أيضا عن امتناننا لتقرير الأمين العام عن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/75/233)، الذي يتضمن انعكاسات قيمة بشأن التحديات القائمة والممارسات الجيدة على المستوى الدولي.

وكما هو مُبين في التقرير، "في أوقات الأزمات، يجب أن تكون الأوضاع والقيم الإنسانية المشتركة مصدرا للوحدة لا الانقسام" (A/75/233، الفقرة ٤٥). لقد أولت غواتيمالا أهمية خاصة لثقافة السلام منذ الوضع المفاهيمي الأولي الخاص بها، مؤكدة من جديد من خلال تجربتها الذاتية أن السلام هو أغلى الأصول لدى البشرية، هو الذي لا يتحقق فحسب، بل ينبغي الحفاظ عليه وتعزيزه على جميع المستويات. وأبرزت الأزمة الناجمة عن مرض فيروس كورونا الترابط بين الدول والحاجة إلى تكثيف التعاون للتصدي للمحن المشتركة، مثل الفقر والجوع وعدم المساواة.

وفي هذا الصدد، تدعم غواتيمالا بقوة ضرورة أن تعمل االأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات والاستثمار في التنمية المستدامة. وتحقيقا لتلك الغاية، نعتقد أن من الضروري تكثيف الجهود لتحسين هيكل بناء السلام ومفهوم السلام المستدام. ونكرر التأكيد على ضرورة كسر حواجز الانعزال لتحقيق نهج متماسك ومتكامل في عمل المنظمة، يعترف بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ومن الضروري أيضا ضمان التعايش السلمي بين المجتمعات من خلال الحوار بين الأديان والثقافات.

ويجب أن نكبح جماح خطاب الكراهية والتمييز والتعصب وأن نعالج أزمة المعلومات المضللة من خلال ضمان الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا. وتعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مخططنا الأولي لإنشاء مجتمعات عادلة وسلمية من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والعنف بشتى أنواعه. وهذا يعني أنه يجب علينا أن نعتمد نهجا قويا إزاء الإدماج، مع التركيز بشكل خاص على إدماج جميع قطاعات المجتمع في مكافحة التمييز والوصم والعنصرية، كذلك على حماية أضعف الفئات، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون.

وكمساهمة وجيهة، نود أن نبرز أن غواتيمالا، بالاشتراك مع المملكة المغربية، قدمتا معا خلال هذه الدورة، للجنة الثانية مشروع القرار المعنون "المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة" (A/C.2/75/L.20/Rev.1)، الذي يعترف بأن المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة والاتفاقية الإطارية لآداب السياحة يمثلان التزاما بالسياحة الأخلاقية والمستدامة، إسهاما في السلام والتنمية والازدهار وحقوق الإنسان كقيم لا تتجزأ.

وأخيرا، نعرب عن امتناننا للوفود التي قدمت مشاريع القرارات التي ستُعتمد في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/75/L.28 و A/75/L.36/Rev.1)، بما في ذلك باكستان وبنغلاديش والفلبين والمغرب والمملكة العربية السعودية ومصر. ونشدد على أهمية اعتمادها بتوافق الآراء، لا سيما تطبيق وتنفيذ مضمونها. ونذكّر بأن السعي إلى السلام عملية مستمرة تقوم على الخيارات والمقررات التي تتخذ كل يوم. ولهذا، نحن اليوم بحاجة ماسة إلى أن نؤدي دورنا في التاريخ بتمكين المجتمع بأسره حتى نتمكن معا من ضمان مستقبل أفضل لهذا الجيل ولأجيال المستقبل.

السيدة سورتو روساليس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): ترحب السلفادور بعقد هذه المناقشة، التي تجري في سياق يبرز أهمية مواصلة استكشاف فكرة أن السعي إلى السلام ينبغي أن يكون عملية مستمرة بالنظر إلى التحديات الجديدة التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على الجهود الجارية لبناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة.

وتثني السلفادور على التدابير التي اعتمدتها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لتشجيع ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات. وتلك التدابير مبينة في تقرير الأمين العام عن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات، من أجل السلام (A/75/233)، التي تتيح لنا أن نقيِّم التقدم المحرز والتحديات التي

تواجهنا في ضمان الوفاء بالالتزامات التي قطعت منذ اعتماد الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام (القرار ٢٤٣/٥٣).

وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد أهمية ذلك الصك، الذي كان اعتماده قبل أكثر من عقدين، يعني الاعتراف بالتفويض العالمي للمجتمع الدولي لتشجيع ثقافة السلام، الذي لا يزال ساريا في ضوء التحديات الراهنة. لذلك، نعيد التأكيد أيضا على أهمية مضاعفة جهودنا لتنفيذ برنامج العمل، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من دعم حقوق الإنسان واحترام التنوع.

وفي السياق نفسه، نعتقد اعتقادا راسخا بأن الدعم الذي حظي به القرار المعنون "متابعة إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام" على مر السنين يجسد التزام الدول الأعضاء بثقافة السلام واللاعنف، التي تعود بالفائدة على البشرية، لا سيما الأجيال المقبلة.

وترحب السلفادور بالإجراءات التي دعمتها الأمم المتحدة لتشجيع ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات. ونشدد بشكل خاص على أهمية زيادة التنسيق بين مختلف أركان المنظمة وضمان الاستجابات الشاملة على المستوى القُطري. وبالمثل، ندرك أهمية أن يستند بناء السلام بصورة متزايدة إلى نهج متكامل ويرتبط بالعمل الجاري المتعلق بثقافة السلام.

وفي ذلك الصدد، في ظل الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، نؤكد على أهمية تجديد جهودنا الجماعية لتشجيع ثقافة السلام والتسامح. في هذا الصدد، اسمحوا لي أن أبرز بعض جهود بلدي لتعزيز السلام والتسامح على حد سواء.

نحن في السلفادور مقتنعون بالدور الهام الذي يؤديه الشباب في جميع المبادرات الرامية إلى إرساء أسس السلام وضمان استدامته في المستقبل. لهذا السبب، فإن تشجيع ثقافة السلام على المستوى الوطني يتركز في المقام الأول على تعزيز دور الشباب في السلفادور في المجتمع، لا سيما بتشجيعهم على نبذ فكرة العنف كجزء أصيل من حياتهم اليومية.

وبهذه الطريقة، نعمل على توفير واقع أفضل للأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، ذلك أساسا من خلال التركيز الشامل على منع العنف وتشجيع ثقافة السلام من خلال إجراءات تسمح لنا بتقليل عوامل الخطورة إلى أدنى حد على المستوى المحلي من خلال تعزيز المشاركة والتعاون المدنيين. ويجري ذلك من أجل إدماج ذلك النهج في مجالات مثل بناء السلام والتعليم والفنون والرياضة، مع الاستفادة من الإسهامات الإيجابية للشباب في العديد من الميادين.

وعلى الرغم من التقدم المشجع المحرز في تنفيذ جدول أعمال ثقافة السلام، يجب أن نؤكد على أن هناك تحديات كبيرة. وكما تم التأكيد على ذلك، فبالإضافة إلى الآثاره المدمرة للأزمة الناجمة عن جائحة "كوفيد-١٩" على الصحة، فقد كشفت عن أوجه عدم المساواة والضعف القائمة وفاقمتها، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة، فضلا عن التحديات الكبيرة التي تواجه السلام والأمن وخطر إثارة العنف أو تفاقمه.

وفي هذا السياق، بالنسبة للسلفادور، فإن الاستثمار في تشجيع ثقافة السلام يعني العمل على القضاء على أوجه عدم المساواة، التي تتعارض مع احترام الكرامة الإنسانية، مع تهيئة الفرص للجميع. وفي سياق عقد العمل هذا، يدعو بلدي إلى تعزيز الدور المركزي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في استجابتنا لأسباب الأزمة ومواطن الضعف القائمة من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت في مجال السلام في السنوات الأخيرة.

أود أن أختتم بالتأكيد مجددا على استعدادنا للمشاركة الكاملة في جميع الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إحياء تعزيز ثقافة السلام للأجيال الحالية والمقبلة.

**السيد الغريب** (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*):أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره (A/75/233) المعنون "تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام"، المقدم عملا بالقرارين ٢١/٧٤ و ٢٣/٧٤. ونثني على الجهود

التي تبذلها مختلف كيانات الأمم المتحدة لتهيئة وتشجيع ثقافة للسلام والانخراط في حوار بين الأديان والثقافات.

وكما هو مبين في التقرير، فإن حجم التحولات العالمية قد أوجد فرصا جديدة فضلا عن تهديدات جديدة. وفي حين أن الاتجاهات العالمية في مجالات معينة مثل وسائل الإعلام والتجارة والتكنولوجيا قد قربت المجتمع الدولي من بعضه البعض، فلا شك أن الأحداث التي تتكشف في أجزاء كثيرة من العالم تعد مظهرا واضحا للتحديات غير المسبوقة التي نواجهها. إن خطورة هذه التحديات وتعقيدها يتطلبان تضافر جهود المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من التقدم الجدير بالثناء الذي أحرز في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن هناك عودة ظهور لكراهية الأجانب والتعصب والتمييز في أنحاء كثيرة من العالم. إن الأزمة غير المسبوقة الناجمة عن عن جائحة مرض فيروس كورونا، سلطت الضوء على تلك الظواهر وزادت من شدتها، التي تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية والكرامة الإنسانية. كما أنها تشكل تحديا للسلم والأمن الدوليين والتنمية والاستقرار الاجتماعي. ومن الضروري الاعتراف بأن الديمقراطية وسيادة القانون لا تتفقان مع أي شكل من أشكال التمييز أو التعصب. لذلك، فإن انتشار الحركات المتشددة والمتطرفة في العديد من المجتمعات يمثل اتجاهاً ينذر بالخطر، حيث تبني هذه الحركات منهاجها السياسي والاجتماعي على التحريض والكراهية والإقصاء الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، فإن تشجيع ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات عبر المجتمعات وداخلها أمر أساسي للحط من مصداقية الأيديولوجيات العنيفة والمتعصبة. كما أن تزايد التعصب والتمييز والعنف والتنميط السلبي ضد الأشخاص على أساس دينهم أو معتقدهم وتزايد حوادث الكراهية الدينية أمور تثير القلق أيضا. ويتمثل أحد المظاهر الواضحة لذلك، في إصرار البعض على التشهير بالأديان تحت ستار حرية التعبير، مما يقوض قيم التسامح والتعايش والاحترام المتبادل. ومما يثير القلق بالقدر نفسه، محاولات البعض الخلط بين مكافحة الإرهاب والتمييز غير المبرر ضد الأفراد أو الجماعات لأسباب عرقية أو دينية.

ولا تزال مجتمعاتنا تعاني من العنف والتطرف والإرهاب. ومن المهم الإشارة إلى أن أي محاولة للقضاء على هذه الظواهر يجب أن تسعى جاهدة إلى معالجة أسبابها الجذرية، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي، حتى يمكن تشخيص هذه التحديات بشكل فعال وتحديد وسائل التغلب عليها. وينبغي اعتماد نهج شامل لا يقتصر على الجوانب العسكرية والأمنية. وينبغي أن يتضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن يشمل الجوانب الثقافية من أجل تصحيح الخطاب الديني، تحسين نوعية التعليم، نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر والتعايش السلمي.

كما تقع على عاتق المثقفين والقادة الثقافيين ووسائل الإعلام والمعلمين مسؤولية كبيرة عن مواجهة الأفكار التي تثير الكراهية، تروج للجهل، ترفض التنوع وتستبعد الآخرين، تنشر بدلا من ذلك قيم الاعتدال والتسامح. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تضطلع وسائل الإعلام بدورها من خلال زيادة الوعي، مكافحة الأفكار المتطرفة والهدامة، نشر القيم النبيلة. ومن المهم أن نشير إلى أنه ينبغي أيضًا بذل الجهود لمنع إساءة استخدام التكنولوجيات الحديثة، لا سيما وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، لنشر التحريض والكراهية وتجنيد الآخرين تحت ستار ادعاءات دينية زائفة. ويجب أن نكفل استخدام هذه التكنولوجيات على النحو المقصود منها – لنشر الثقافة والمعرفة وتعزيز التفاعلات الإيجابية فيما بين الشعوب والحضارات.

وفي الختام، أكرر تأكيد دعم مصر القوي للجهود المبذولة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة لتشجيع ثقافة السلام، فضلا عن الحوار بين الأديان والثقافات. ولا يمكن أن يسود السلام إلا من خلال الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي والحوار المستمر، بذلك فقط يمكن أن تنجح وتدوم جهودنا الرامية إلى القضاء على التعصب والتحيز والتنميط السلبي والتمييز.

**السيد الحمصاني** (المملكة العربية السعودية): يسعدني أن اتقدم بكل الشكر والتقدير لكم لتداول بند ثقافة السلام، في وقت يحتاج العالم فيه إلى السلام أكثر من أي وقت مضى،

كما أتقدم بالشكر إلى وفود بنغلاديش وباكستان والفلبين لجهودهم في تقديم قرارين (A/75/L.28) و (A/75/L.36/Rev.1) تحت هذا البند ١٥، قد شارك وفد المملكة في رعايتهما ودعمهما.

قال تعالي:

"يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم" صدق الله العظيم ..

تؤكد الآية الكريمة، على العقيدة الإسلامية السمحة في ترسيخ ثقافة السلام وقيم التعددية بين الشعوب ومد جسور الحوار بين مختلف الحضارات والمجتمعات، قبول الآخر، الإيمان بأن التنوع والاختلاف طبيعة تميز البشر والمجتمعات.

إن البند الخامس عشر من جدول أعمال الجمعية العامة، تحت عنوان "ثقافة السلام"، عنوان شامل للمبادئ التي يستند إليها ميثاق الأمم المتحدة من حفظ للأمن الدولي وحث الدول على التعاون وإيجاد طرق للتفاهم والحوار ونبذ العنف.

ومن هذا المنطلق، دأبت المملكة العربية السعودية على العمل على ترسيخ نهج التعددية، الدبلوماسية، مبادئ الاحترام المتبادل في علاقاتها الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فاء منها والتزاما بميثاق الأمم المتحدة والركائز الثلاث للأمم المتحدة وهي التنمية المستدامة، الأمن والسلم، حقوق الإنسان.

كما قام بلدي بإنشاء مركز الملك عبد الله الدولي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا عام ٢٠١٢ حيث يمثل المركز انطلاقة تاريخية نحو حوار إنساني هادف ومسؤول يسعى لتعزيز القواسم المشتركة بين أتباع الأديان.

وأيضا أنشأت المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال) حيث يقوم برصد وتحليل الفكر المتطرف واستشرافه للتصدي له ومواجهته والوقاية منه، التعاون مع الحكومات والمنظمات ذات العلاقة. وهدفه أن يكون المرجع الأول عالميا في مكافحة الفكر المتطرف وتعزيز ثقافة الاعتدال،

فضلا عن تأسيس مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي يسعى إلى بناء إمكانات لدى الدول الأعضاء في مواجهة الإرهاب والتطرف.

لقد أصبح لزاما على المجتمع الدولي، إرساء السلام في العالم اليوم باتباع سياسات وطرق تتسم بالشمولية والتكامل وتفعيل العناصر الوقائية لنشر ثقافة السلام، ذلك من خلال نشر قيم السلام والتسامح ومشاركتها مع الأجيال الناشئة عبر مناهج التعليم وإبرازها إعلاميا، الأمر الذي سيكون له الأثر في تسوية النزاعات أو تجنب نشوبها من الأساس، أيضا تعزيز الرفاه الاقتصادي والحفاظ على المكتسبات والمضي في تنفيذ ودعم النمو الاقتصادي الشامل ودعم المرأة والشباب.

ختاما سيدي الرئيس، تسعى المملكة العربية السعودية بجانب أشقائها في المغرب ومصر وباكستان وعدد من الدول الأخرى، إلى تقديم قرار تحت هذا البند يدعو إلى تعزيز ثقافة السلام وحماية المواقع الدينية، يأمل وفد بلدي من الدول الأعضاء الإنضمام والمشاركة في تقديم هذا القرار بعد الانتهاء من المفاوضات عليه لما يحمله من أهداف سامية تدعو إلى احترام الأديان ورموزها، حماية المواقع الدينية ضد هجمات المتطرفين والإرهابيين، حفظ هوية هذه المواقع وخاصة التاريخية والتراثية منها. شكرا سيادة الرئيس.

**السيدة شاريخي** (الجزائر) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام على عرضه تقريره الوارد في الوثيقة A/75/233، الذي يتضمن لمحة عامة عن تعزيز ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات داخل منظومة الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر وفود باكستان وبنغلاديش والفلبين على تقديم مشاريع القرارات في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/75/L.28 و A/75/L.36/Rev.1) وعلى جهودها الدؤوبة لاعتماد مشروعي القرارين اليوم.

إن الجزائر تعلق أهمية كبيرة على مسألة ثقافة السلام. والواقع أن مفهوم السلام عميق الجذور في ركائز المنظمة المتمثلة في التنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان، هو مكرس في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجب أن نتمسك به جميعا، بما في

ذلك من خلال احترام حق الشعوب في تقرير المصير ومبادئ العدالة والقانون الدولي.

إن الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، كما هو منصوص عليه في القرار ٥٣/٢٤٣، ثيقة هامة في هذا الصدد. وهو يشكل تحولا في تصورنا للسلام – من مجرد غاية في حد ذاته ليصبح عملية تتطلب مساهمة وتعاون الجميع من أجل تحقيق السلام الدائم.

ولذلك يجب أن نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ التعاون والتضامن والتفاهم والتسامح والحوار على الصعيد الدولي، هي مبادئ مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى، نحن جميعا نسعى جاهدين للتعافي من هذه الجائحة العالمية والتصدي لها، محاولة التصدي للتحديات الملحة الأخرى التي تؤثر على حياة العديد من الناس في جميع أنحاء العالم.

وتؤكد أزمة مرض فيروس كورونا، على الحاجة الملحة إلى تعزيز ثقافة السلام كوسيلة لسد الفجوات عبر المجتمعات وداخلها، فضلا عن كفالة التعايش السلمي كأساس للنهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وكما تقر بذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة بدون السلام، لا السلام بدون التنمية المستدامة. وينبغي، نحن نبدأ عقد العمل، أن يُنظر على النحو الواجب إلى الترابط بين السلام والتنمية. ويلزم أن تتخذ جميع الأمم وجميع أصحاب المصلحة المزيد من الإجراءات من أجل تحقيق ثقافة السلام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك من خلال إنهاء الاستعمار، توفير التعليم، الإدماج، التماسك الاجتماعي، مكافحة التطرف العنيف، القضاء على الفقر، تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون.

لقد كانت الجزائر دائما نصيرا مخلصا لتشجيع ثقافة السلام والتسامح بين الأمم. وفي هذا الصدد، قدمت الجزائر القرار ٧٢/١٣٠ (انظر A/72/PV.68)، الذي أُعتمد بتوافق الآراء، لإعلان يوم ١٦ أيار/مايو اليوم الدولي للعيش معا في سلام. والهدف من ذلك القرار هو الإسهام بقدر أكبر في تعزيز العيش معا في سلام، تعزيز التسامح والتعايش السلمي والتعايش المنسجم، زيادة التفاهم والاحترام المتبادل، من دون تمييز على أساس العرق أو الجنسية أو الجنس أو الحضارة أو اللغة أو الدين.

إن جهودنا هنا، في أسرة الأمم المتحدة، دليل على إيمان الجزائر العميق بتشجيع ثقافة السلام كأداة لتعبئة جهود المجتمع الدولي بانتظام لكفالة التنمية المستدامة، على الدور الحاسم الذي تقوم به جميع الجهات الفاعلة، لا سيما الشباب، الذين يسهمون في التحولات الأساسية التي تمس الحاجة إليها لتحقيق الاستقرار الدائم.

وعلى المستوى الوطني، استثمرت الحكومة في الجهود الرامية إلى تنفيذ سياسات التسوية، مع التركيز على التعليم والاتصال، العمل مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى من أجل بناء مجتمع شامل ومتسامح وسلمي.

وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجزائر في أيار/مايو ٢٠٢٠ قانوناً جديداً يتعلق بمنع التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما. ويرسي هذا القانون إطارا قانونيا عالميا لمكافحة هذه الظاهرة، التي هي غريبة على مجتمعنا ومبادئ الإسلام، من أجل حماية مجتمعنا من تلك الآفات. وينص القانون على وضع استراتيجية وطنية للوقاية ضد التمييز وخطاب الكراهية وتشجيع الحياة العامة الأخلاقية من خلال نشر ثقافة التسامح والحوار عبر إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في تطويرها وتنفيذها. وتنص أحكامه على التدابير اللازمة التي يتعين اتخاذها لمنع هذه الظواهر من خلال وضع برامج تعليمية وتدريبية لزيادة الوعي ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

واسمحوا لي أن أختتم بالإشارة إلى أننا الآن في مرحلة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، نرسي الأساس للسلام المستدام من خلال نهج أكثر شمولية لبناء السلام. وتأمل الجزائر أن تتمكن ثقافة السلام من المضي قدما إلى جانب تلك الأهداف والعمليات التكميلية، مع الاقتناع بمواصلة جهودنا لتحقيق السلام الدائم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن البند ١٥ من جدول الأعمال.

سننتقل الآن إلى النظر في مشروعي القرارين A/75/L.28 و A/75/L.36/Rev.١.

وقبل أن تبت الجمعية في مشروعي القرارين هذين واحدا تلو الآخر، نذكر الأعضاء بأن الفرصة ستتاح لهم لتعليل تصويتهم أو موقفهم بشأن أي من مشروعي القرارين أو كليهما، إما قبل البت فيهما أو بعده. والوفود التي ترغب في الإدلاء ببيان بشأن أي من مشروعي القرارين مدعوة إلى القيام بذلك الآن.

**السيد شارما** (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني ممتن لهذه الفرصة لتعليل تصويت الهند قبل التصويت على مشروع القرار A/75/L.36/Rev.1، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام".

ويجري النظر في النص المعروض علينا في إطار بند جدول الأعمال المعنون "ثقافة السلام". ومع ذلك، فإنه ينطوي على عيوب خطيرة. وأُشير على وجه الخصوص إلى الفقرة ١٠ المتعلقة بالمسألة الحساسة بين الهند وباكستان بشأن موقع معبد "صاحب" المقدس في كرتاربور (Holy Kartarpur Sahib Gurdwara).

فمنذ اعتماد القرار ٢٣/٧٤ في العام الماضي، لم يزد الوضع إلا تدهورا. وفي قرار انفرادي وتعسفي اتخذ في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، نقلت حكومة باكستان إدارة المعبد إلى هيئة غير سيخية. واحتججنا بشدة على ذلك الإجراء الذي اتخذه الجانب الباكستاني، لأنه يتعارض مع روح المعبد والمشاعر الدينية لطائفة السيخ عموما.

وتلقينا أيضا اتصالات من طائفة السيخ تعرب فيها عن قلقها البالغ إزاء هذا القرار الباكستاني الذي يستهدف حقوق أقلية السيخ في باكستان. إن حرمان طائفة السيخ من حقها في إدارة شؤون المعبد المقدس يتعارض مع أساس ثقافة السلام. ومن غير المناسب مطلقا الإبقاء على هذه الإشارة في النص المعروض علينا بعد أن قوضت الحكومة الباكستانية هذه المسألة بالكامل. والواقع أن باكستان، من خلال القيام بكل ذلك، قد وضعت نفسها في موقف ينتهك قرار العام الماضي بشكل واضح.

ومما يبعث على الإحباط أن المشاركين في تقديم مشروع القرار لم يوافقوا على مطلبنا بحذف الفقرة ١٠، لسبب رئيسي هو أن أحدهم يريد الاحتفاظ بها لاستهلاكه المحلي، فضلا عن تضليل المجتمع الدولي وتحويل الانتباه عن سجله في المعاملة العدائية لأقلياته. وندعوهم إلى إسقاط هذه الفقرة فورا من النص والتوقف عن تسييس المسألة. ولا يمكن لقرارات الأمم المتحدة أن تكون أسلحة لتصفية حسابات ثنائية.

ندعو حكومة باكستان إلى الكف عن كراهية أبناء أقلياتها ومضايقتهم وحملهم على تبديل ديانتهم وقتلهم قبل أن تشرع في المشاركة في تقديم مشروع قرار بشأن ثقافة السلام. وإن لم يستطع مشروع القرار أن يراعي مسألة ذات أهمية بالنسبة للهند، فليس لدينا خيار سوى الامتناع عن التصويت إذا طُرح المشروع للتصويت. وسنأى بأنفسنا عن مشروع القرار، حيث أن هذه المسألة مشار إليها في الفقرة ١٠ وتمس صميم مشروع القرار، الذي يتعلق بتعزيز ثقافة السلام في جنوب آسيا وبقية العالم على حد سواء. وأعمال باكستان تجسد أي شيء غير ذلك.

**السيد ميريليس رييس سوتيرو دي مينيزيس** (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يتعلق تعليل التصويت هذا بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/75/L.36/Rev.1، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام".

لقد كانت البرازيل من المؤيدين للرسائل الأساسية لمشروع القرار منذ أن تم تقديم قرار بشأن هذا الموضوع لأول مرة، ذلك قبل عقد ونصف العقد. وبالنسبة للبرازيل، فإن تعزيز الحوار بين أفراد مختلف الجماعات الثقافية والدينية شرط أساسي للسلام الدائم والاستقرار والتنمية. ولكن الحوار بين الأديان والثقافات هو أكثر من مجرد سياسة عامة سليمة – إنه جزء لا يتجزأ من هويتنا كأمة. والعلاقات بين الأديان والثقافات في

البرازيل تتسم، بوجه عام، بالحوار المفتوح والاحترام. إن مجتمعنا بوتقة انصهرت فيها ثقافات ومعتقدات مختلفة. لقد حُبك نسيجنا الاجتماعي على مر القرون بخيوط من كل قارة.

إننا بلد متنوع وبفخر. وتلك القيم تلهم سياستنا الخارجية، أي مبادرة دولية تشجع الحوار بين الأديان والثقافات يمكن أن تعول على دعمنا الصادق. ومع ذلك، يجب أن نؤكد من جديد أيضا أن حرية التعبير شرط لا غنى عنه لهذا الحوار. ولكي يكون أي تبادل ديمقراطيًا وهادفًا حقًا، يجب أن يكون متحررا من القيود والشروط المسبقة غير المبررة.

فنحن نشعر بقلق بالغ إزاء الفكرة القائلة بأنه من أجل تعزيز الحوار وحماية الحرية الدينية، يجب علينا أن نقلص أو نعدل الحق في الحرية الدينية أو حرية التعبير كما هو منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وبنفس القدر، لا أساس للمفهوم القائل بوجود علاقة سببية حتمية بين السلوك غير المحترم المفترض وأفعال التطرف العنيف.

وتدين البرازيل جميع أشكال العنف المتصلة بالتعبير عن الآراء وترفض أي مقولات تشير إلى أن الضحايا مسؤولون بأي شكل عن العنف الذي يتعرضون له. وفي حين أن مشروع القرار المعروض علينا اليوم لا يتضمن نصا في هذا السياق، فإن مقترحات مماثلة قُدمت أثناء عملية التفاوض جعلته مطولا ومثيرا للفرقة بلا داع، مما وسع نطاقه ليتجاوز كثيرا استنتاجه المتوقع.

ونشعر بخيبة الأمل أيضا لإدراج نص جديد وزائد عن الحاجة بشأن الحقوق والواجبات المرتبطة بممارسة حرية التعبير في الفقرة الثالثة والعشرين من ديباجة مشروع القرار، مما يضعف توازنه العام.

وخلال السنوات المقبلة، سوف تستفيد الجمعية العامة على نحو أفضل بدراسة تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات على أساس بناء واستباقي، يستند بقوة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الوثائق الأساسية.

**السيد زاوتر** (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لشرح موقفنا بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/75/L.36/Rev.1.

إن الاتحاد الأوروبي مؤيد قوي لحرية الدين أو المعتقد ويشجع ويدعم بنشاط الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام. وهذه القيم تكمن في صميم الاتحاد الأوروبي. ولدى الاتحاد الأوروبي شواغل كبيرة بشأن مضمون النص المعروض علينا اليوم. ونأسف لأن النص، من نواح عديدة، يكرر أحكام مشروعي قرارين اعتمدتهما اللجنة الثالثة مؤخرا وستنظر فيهما الجمعية العامة قريبا، يهدف إلى تشويهها بطريقة انتقائية.

ويتعلق مشروع القرار الأول بحرية الدين أو المعتقد (A/75/478/Add.2، مشروع القرار الرابع عشر)؛ أما مشروع القرار الثاني فهو يتعلق بمكافحة التعصب والقولبة السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص بسبب دينهم أو معتقدهم (A/75/478/Add.2، مشروع القرار الثالث عشر)، الذي تشكل على مر السنين بمشاركة المقدم الرئيسي لمشروع القرار A/75/L.36/Rev.1.

ولا نرى حاجة لأن يعالج مشروع القرار A/75/L.36/Rev.1 نفس المسائل. ويتضمن مشروع القرار أيضا عدة إشارات جديدة لم تُدرج في السنوات السابقة، على الرغم من الدعوة إلى تجنب إضافة صياغة موضوعية جديدة خلال هذه الدورة للجمعية العامة بسبب مرض فيروس كورونا. وتتضمن الصياغة الجديدة إشارة إلى بيان أدلى به المتحدث الرسمي باسم ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات، نعتقد أنه مضلل فيما يتعلق بحق كل فرد في ممارسة حريته في التعبير، بما في ذلك ما يتعلق بالدين، هو يتضمن – رغم اسمه – صياغات سلبية وإقصائية لا تتوافق مع عنوان مشروع القرار.

ويلفت مشروع القرار الانتباه أيضا إلى مساع مقبلة وغير مكتملة، مما يصرف التركيز عن الإنجازات الملموسة والوثائق المعتمدة ويؤثر سلبا على الجهود الرامية إلى النهوض بالحوار بين الأديان والثقافات.

وطوال المفاوضات، كان للمقترحات التي قدمها الاتحاد الأوروبي الأهداف التالية: حماية حقوق الإنسان الهامة، مثل حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد ضد محاولات الحد منها أو إعادة تعريفها؛ والتأكيد على أن حرية الدين أو المعتقد، بما في ذلك الحق في عدم الاعتقاد أو تغيير الفرد لدينه أو معتقده، تخص الفرد؛ ودحض فكرة أن الأديان أو نظم المعتقدات يمكن أن تُهان بسبب ذلك. وتبعا لذلك، رفض فكرة وجود قيمة مقدسة للرموز الدينية.

وعلينا أيضا أن نعرب عن شواغلنا إزاء كيفية تعامل الميسرين مع هذه العملية. فهناك ازدواجية واضحة مع مشروع قرار آخر بشأن حماية المواقع الدينية يتضمن أحكاما متطابقة، دون تقديم أي تفسير. وبالرغم من الإضافات الموضوعية، فقد بدأت العملية متأخرة جدا، كان الجدول الزمني للمفاوضات متسرعا جدا، لم يترك وقتا كافيا للتفكير السليم. وكان من الممكن إدارة الأمر بطريقة بناءة ومحترمة بشكل أكبر. وعموماً، لم يكن هناك استعداد يذكر لمراعاة الشواغل التي أعرب عنها الاتحاد الأوروبي وآخرون، على الرغم من جهودنا المخلصة لضمان تحقيق نتيجة متوازنة تحترم حقوق الإنسان.

ويدعم الاتحاد الأوروبي جميع الجهود الرامية إلى تشجيع التسامح واحترام التنوع الثقافي والتعددية الدينية. ونعتقد أن تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام ينبغي أن يكون ذا طابع توافقي وأن يحظى بأوسع دعم ممكن. ونأسف أسفا عميقا إزاء كل من العملية المؤدية إلى البت في مشروع القرار ومحاولة الحد من الحريات الأساسية، بدءا بحرية التعبير والحق في انتقاد الأديان أو المعتقدات. ومع هذه التحفظات الواضحة، سيمتنع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بعضها من المشاركين السابقين في تقديم مشروع القرار، عن التصويت.

**السيدة كازمارساكا** (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تأخذ بولندا الكلمة لتعلل تصويتها على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/75/L.36/Rev.1.

تتشاطر بولندا القلق الذي أعرب عنه المراقب عن الاتحاد الأوروبي بشأن الأجزاء الموضوعية المثيرة للجدل في مشروع القرار. ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

ونأسف إزاء الجدول الزمني المحدود للمفاوضات في هذا العام وحقيقة أن النص لم يجسد شواغلنا الرئيسية. وما زلنا نؤكد أن حرية الدين أو المعتقد تخص الأفراد بوصفهم أصحاب الحقوق، الذين يجوز لهم ممارسة هذا الحق إما في المجتمع المحلي، بما في ذلك كأقليات دينية، أو مع آخرين أو بشكل فردي.

كما نعارض التأكيد على النصوص المقبلة والمتنوعة في مشروع القرار، الذي يحول التركيز عن الإنجازات الملموسة والوثائق المعتمدة، بذلك يؤثر سلبا على الجهود الرامية إلى النهوض بالحوار بين الأديان والثقافات.

وبصفتنا من المقدمين السابقين لمشروع القرار، فإننا نأسف إزاء أن التطور الإيجابي لهذا النص، الذي لاحظناه في السنوات السابقة، قد تم تأجيله. ونأمل أن يجسد مسار هذا الاتجاه السلبي في العام المقبل. ونأمل أيضا أن ينظر الميسران المشاركان بشكل إيجابي إلى اقتراحاتنا في العام المقبل، مما يسمح لنا بالعودة إلى مجموعة المشاركين في تقديم مشروع القرار، حيث أننا ما زلنا داعما قويا لحرية الدين أو المعتقد وللحوار بين الأديان.

وفي مواجهة الأخطار التي تشكلها الجائحة اليوم، نعتقد أنه من المهم على نحو أكبر أن يبدي المجتمع العالمي الوحدة وأن يضاعف جهوده الجماعية لضمان الحقوق الدينية. لذلك، بالرغم من أن بولندا ليس بوسعها تأييد نص مشروع القرار، فإنها تأمل بإخلاص في أن نتمكن من التوصل إلى حل وسط مع الميسرين بشأن هذا الموضوع الهام أثناء التفاوض على النصوص المقبلة ومواصلة التعاون باحترام وحسن النية.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.28 المعنون "متابعة الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، إضافة إلى تلك الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار A/75/L.28: أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إسبانيا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلغاريا، بليز، بنما، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، تشاد، توفالو، تونس، تيمور – ليشتي، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، سلطنة عمان، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا – بيساو، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هندوراس، هنغاريا، اليابان، اليونان.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.28؟

*اعتمد مشروع القرار* A/75/L.28 (القرار ٧٥/٢٥)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/75/L.36/Rev.1 المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون من أجل السلام بين الأديان والثقافات".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار A/75/L.36/Rev.1: الاتحاد الروسي، الأردن، إريتريا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنما، تايلند، تركمانستان، تركيا، تيمور – ليشتي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سان تومي وبرينسيبي، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، الصين، عمان، غواتيمالا، غينيا – بيساو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، الكويت، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، منغوليا، ميانمار، نيجيريا، نيكاراغوا، هندوراس.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

*أُجري تصويت مسجل.*

*المؤيدون:*

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بروني دار السلام، كمبوديا، الكاميرون، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا – بيساو، غيانا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بالاو، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية

السعودية، السنغال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن.

*المعارضون:*

لا أحد

*الممتنعون عن التصويت:*

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، الهند، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار A/75/L.36/Rev.1 بأغلبية ٩٠ صوتا بدون معارضة، مع امتناع ٥٢ عضوا عن التصويت (القرار ٢٦/٧٥).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للوفود شرحا للموقف أو تعليلا للتصويت على القرارات التي اعتمدت منذ لحظات، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ماسنجر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد الولايات المتحدة أن يقدم شرحا لموقفه بشأن القرار ٢٥/٧٥، المعنون "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام"، كذلك تعليلا للتصويت على القرار ٢٦/٧٥، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام"، اللذين اعتمدا للتو.

وفيما يتعلق بالقرار ٢٥/٧٥، تؤمن الولايات المتحدة إيمانا قويا بتشجيع ثقافة السلام من خلال تعزيز العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن نبذ العنف ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

ونلاحظ أنه اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، انسحبت الولايات المتحدة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ولم تعد طرفا فيها. وإذ ننضم إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٥/٧٥، فإننا نحيل الأعضاء إلى بياننا الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن موقفنا فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويختتم ذلك تعليلنا للموقف من القرار ٢٥/٧٥.

وإذ أنتقل إلى تعليل تصويتنا على القرار ٢٦/٧٥، فإن الولايات المتحدة تؤيد بقوة الجهود الرامية إلى تشجيع الحوار والتعاون بين الأديان والثقافات. ونشكر الفلبين وباكستان على مبادرتهما في عرض النص المتعلق بموضوع هام له أهمية رئيسية لدى جميع وفود الأمم المتحدة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتعليل قرارنا بالامتناع عن التصويت وتوضيح بعض النقاط الهامة. ونلاحظ أن السنوات الأخيرة شهدت خروجاً متزايداً عن النُهج السابقة، بما في ذلك النهج المنصوص عليه في قرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/١٨ وعملية اسطنبول، الذي يحظي بدعم واسع ويقدم خارطة طريق شاملة لمكافحة التعصب الديني، مع حماية حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد. ولدينا شواغل إزاء احتمال زيادة تآكل نُهج توافق الآراء هذه، في هذا القرار وغيره من القرارات التي قدمت في الجمعية العامة.

وتدعم الولايات المتحدة بقوة حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد. ونعارض أيّ محاولة للحد من دون مبرر من ممارسة هذه الحريات الأساسية. وفي هذا السياق، لا تزال لدينا تحفظات قوية على الفقرة ١٣ من القرار ٢٦/٧٥، التي يشير فيها النص إلى أن حماية حرية التعبير وحماية حرية الدين أو المعتقد تتعارضان فيما بينها. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن حماية حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير تعزز الاحترام المتبادل والتعددية الضروريين للكرامة الإنسانية ولمجتمع مدني قوي.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن جميع الناس ينبغي أن يكونوا أحراراً في اختيار دينهم وممارسته، استناداً إلى اقتناع العقل والقلب. وتؤدي الحرية الدينية دوراً هاماً في المجتمع وهي ذات أهمية حاسمة في إيجاد مجتمعات تتسم بالتسامح والاحترام. وهاتان الحريتان تعززان كل منهما الأخرى ويجب احترامهما من أجل تحقيق الاحترام المتبادل والحوار الهادف بين الأديان والثقافات.

وبدلاً من السعي إلى وضع قيود على التعبير بغرض التصدي للتعصب أو خطاب الكراهية، تدعو الولايات المتحدة إلى الحماية القوية لحرية الخطاب فضلا عن إنفاذ النظم القانونية الملائمة التي تتعامل مع أفعال التمييز وجرائم الكراهية. ونذكّر الدول الأعضاء بأن مناقشة الأفكار على نحو صريح وبناء في جو يسوده الاحترام، كذلك الحوار بين الأديان والثقافات على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية، كما هو معترف به في عملية اسطنبول، يمكن أن يكون لهما دور إيجابي في مكافحة الكراهية الدينية والعنف الديني. وتؤمن الولايات المتحدة بقوة بالعمل معاً من أجل إقامة عالم أكثر أمناً وسلاماً عن طريق تعزيز العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفيما يتعلق بالتذرع بالاعتدال في الفقرة ١٢، نشعر بالقلق من أن تنفيذ البرامج والسياسات التي تركز على الاعتدال، يمكن أن يكون عرضة لإساءة استخدامه. ونشعر بالقلق، على وجه الخصوص، من أن هذه البرامج والسياسات يمكن أن تقوّض التمتع بحريات التعبير والفكر والضمير والدين أو المعتقد.

كما نشير إلى أن الولايات المتحدة انسحبت من اليونسكو اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، من ولم تعد دولة عضوا في اليونسكو. ونحن نحيل الأعضاء إلى بياننا الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن موقفنا فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ومع ذلك، فإننا نؤكد مرة أخرى تقديرنا لجهود الفلبين وباكستان في تقديم قرار بشأن الحوار بين الأديان. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء لتعزيز التسامح والتفاهم.

**السيد مازيو** (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): صوتت الأرجنتين مؤيدة للقرار ٢٦/٧٥ المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام"، لأننا نؤمن بأن الحوار بين الأديان والثقافات يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام.

إن الأرجنتين تحترم الحريات الدينية احتراماً بالغاً، اعتمدت نهجاً يتجاوز مجرد التسامح ويشجع التفاهم والاحترام المتبادل فيما بين أولئك الذين لديهم معتقدات توحيدية، معتقدات غير توحيدية، مثل معتقدات بعض الشعوب الأصلية، المعتقدات الإلحادية. وتشير الحرية الدينية إلى مجموعة واسعة من المعتقدات، التي تشمل الديانات الرسمية، العبادات، المعتقدات، الشعائر الشائعة، الرؤى الخاصة بالعالم.

فحرية الدين أو المعتقد، حرية الرأي والتعبير، الحق في التجمع السلمي، الحق في حرية تكوين الجمعيات، هي مترابطة وتعزز بعضها بعضا. لذلك، فإنها تؤدي دورا هاما في مكافحة جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد.

وفي هذا الصدد، أشار المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، في تقريره الوارد في الوثيقة A/HRC/40/58، إلى أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يلزم الدول باعتماد نهج معتدل عند معالجة التوترات بين حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد. ويجب أن يستند هذا النهج إلى معايير تقييدية من شأنها أن تعترف بحقوق جميع الأشخاص في حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد، بغض النظر عما إذا كانوا منتقدين لآراء أو أفكار أو مذاهب أو معتقدات أو ما إذا كان هذا التعبير يصدم آخرين أو يسيء إليهم أو يزعجهم، شريطة ألا يمتد ليشمل التشجيع على الكراهية الدينية أو التحريض على التمييز، أو العداء أو العنف.

لذلك، نلاحظ بقلق حقيقة أن القرار ٢٦/٧٥ يركز بشكل غير ضروري وغير مفيد على القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير، لا سيما في الفقرة الثالثة والعشرين من ديباجته والفقرة ١٣.

أخيرا، بينما نشكر الميسرين، باكستان والفلبين، على جهودهما للتقريب بين مواقف الوفود، كان من الأفضل وضع جدول زمني أشمل وأكثر قابلية للتنبؤ للمفاوضات، يسمح بالنظر في المقترحات بمزيد من التفصيل.

**السيد موساييف** (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): تود أذربيجان أن تقدم التعليل التالي للتصويت على القرار ٢٦/٧٥، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام"، الذي اعتمد للتوّ.

لقد صوتت أذربيجان مؤيدة للقرار وترحب باعتماده بدعم ساحق من الدول الأعضاء. ونأسف لأن الجمعية العامة مُنعت، للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٤، من اعتماد القرار بتوافق الآراء. ونأسف أيضا لأننا لم نتمكن من الانضمام إلى الدول الأعضاء الأخرى في تقديم مشروع القرار.

وتم شرح موقفنا من الحدث المشار إليه في الفقرة الحادية والثلاثين من الديباجة بالتفصيل في البيان الذي أدلى به وفد أذربيجان خلال الجلسة العامة للجمعية العامة المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩ (انظر A/73/PV.75). بيد أن أذربيجان تؤيد وتتشاطر تماما الأهداف الرئيسية للقرار ٢٦/٧٥ وتؤيد مضمونه والغرض منه وفلسفته. ونعرب عن الامتنان لأعضاء وفدي باكستان والفلبين على ما بذلوه من جهود وعلى مهنيتهم التي لا تشوبها شائبة.

**السيد زلينكو** (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود أوكرانيا أن تقدم التعليل التالي للتصويت على القرار ٢٦/٧٥ "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام" الذي اعتمد منذ لحظات.

تعترف أوكرانيا بأهمية الحوار بين الأديان والثقافات لأغراض السلام، قد كانت دائما جزءا من الجهود الدولية لتحقيق ذلك الهدف. وفي هذا الصدد، لا تؤيد أوكرانيا فكرة إدراج إشارة في نص القرار إلى نية الاتحاد البرلماني الدولي أن يعقد في الاتحاد الروسي في عام ٢٠٢٢ المؤتمر العالمي لرؤساء الدول والبرلمانيين وممثلي الأديان في العالم بشأن الحوار بين الثقافات والأديان لصالح السلام والبشرية.

فمن المؤسف أن الاتحاد الروسي يحاول أن يُسخِّر جميع الأحداث الدولية التي يستضيفها لخدمة هدف تبييض وتبرئة سياساته العدوانية ضد الدول ذات السيادة وممارساته القمعية في المناطق المحتلة، بما في ذلك في المجالات الدينية والثقافية. إن الضغط المستمر على الطوائف الدينية هو واقع محزن للناس في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا اليوم.

وتشمل مجموعة الأدوات غارات الشرطة المتكررة، هدم المباني المخصصة للأغراض الدينية والإخلاء منها، متطلبات التسجيل الجديدة التي أثرت على الوضع القانوني وحقوق الملكية، تهديد واضطهاد أولئك الذين ينتمون إلى الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، الطوائف الإنجيلية البروتستانتية، المساجد والمدارس الدينية الإسلامية، فضلا عن الروم الكاثوليك، الكاثوليك الرومان وشهود يهوه. وقد أدين عشرات المسلمين المسالمين بتهم ملفقة بزعم الانتماء إلى منظمات إسلامية.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن الظروف الحافلة بالتحديات لجائحة مرض فيروس كورونا تجعل من غير المجدي أن نشير إلى الاستعداد لحدث من المقرر أن ينعقد بعد عامين تقريبا. وعلاوة على ذلك، لم يتم تقديم أي معلومات جديرة بالثقة عن أعمال تحضيرية أُنجزت بالفعل ويمكن للجمعية العامة الإقرار بها.

**السيد كنيازيان** (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لكي أُعلل تصويت أرمينيا على القرار ٢٦/٧٥، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام"، الذي اعتمد للتوّ.

إن أرمينيا، بوصفها بلدا يقع في مفترق الطرق التاريخي لمختلف الحضارات، أرست تقاليد عميقة الجذور من التعايش مع الثقافات والأديان الأخرى واحترامها. وتحتفظ أرمينيا بتراث ثقافي غني، بما في ذلك معبد من الحقبة الهلنستية، بعض أقدم الكنائس والأديرة المسيحية

في العالم، كنيس يهودي، مسجد من القرن الثامن عشر في وسط عاصمتنا، يريفان، أكبر معبد يزيدي في العالم.

وحماية الفئات الدينية والإثنية من جرائم الكراهية القائمة على الهوية أولوية طويلة الأمد لأرمينيا في المنتديات الدولية. إن اعتراضنا على الفقرة السادسة والثلاثين من ديباجة القرار، التي تشير إلى حدث بعنوان "المنتدى العالمي للحوار بين الثقافات"، تنظمه أذربيجان كل سنتين، يستند إلى حقيقة أن البلد الذي يستضيف هذا الحدث يواصل الدفع بسياسة تنظيم منتديات دولية مختلفة لصرف انتباه المجتمع الدولي عن حالة حقوق الإنسان المتردية في ذلك البلد، تشجيعه للكراهية المناهضة للأرمن وتدميره للتراث الثقافي والديني الأرمني.

وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الحوار بين الثقافات والأديان ممكن في ظل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا سيما حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، إسكات الأصوات المعارضة. فالحدث المشار إليه في القرار ٧٥/٢٦ يُساء استغلاله باستمرار من قبل البلد المضيف الذي يسعى إلى تحويله إلى أداة للدعاية. ونعتقد أنه ينبغي عند تنظيم الأحداث الدولية المتعلقة بالحوار بين الثقافات وتشجيع السلام، إيلاء الاعتبار الواجب أيضا لسجل البلد المضيف من حيث التقيد بالتزاماته المترتبة عليه بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، كذلك حماية التراث الثقافي ذي الأهمية التاريخية والدينية.

لذلك تنأى أرمينيا بنفسها عن الفقرة السادسة والثلاثين من ديباجة القرار ٧٥/٢٦، التي تتضمن إشارة إلى الحدث المذكور أعلاه.

**السيدة خاكيس أواكوخا** (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر المكسيك باكستان والفلبين على عملهما كميسرين مشاركين للقرار ٧٥/٢٦، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام"، الذي اعتمد للتوّ، لا سيما لعقدهما جولات متعددة من المفاوضات، على مرونتهما في مراعاة الشواغل التي أعربت عنها الوفود والصياغة المقترحة.

لقد صوتت المكسيك لصالح القرار ٧٥/٢٦ باعتباره انعكاسا للروح البناءة والتسامح اللذين شاركنا بهما في المشاورات بشأن القرار. لذلك نود أن نعرب عن دهشتنا للطريقة المفاجئة التي عُلقت بها المشاورات ولعرض القرار قبل أوانه. إن مواضيع القرار، التي هي في حد ذاتها مسائل حساسة، تستحق النظر والتفكير بعناية. وكان من الممكن أن تسمح لنا المشاورات الإضافية بصياغة لغة كانت ستُعتمد بدون تصويت من جانب الجمعية العامة.

وتأمل المكسيك أن تواصل المناقشات بشأن هذا الموضوع الأساسي بطريقة شفافة وبناءة وشاملة لكفالة أخذ آراء الجميع في الاعتبار، التوصل إلى اتفاقات جديدة لصالح الحلول المتعددة الأطراف، التي يجب أن تسعى إليها الجمعية العامة دائما.

وتكرر المكسيك تأكيد التزامها بالتسوية السلمية للمنازعات، سيادة القانون على الصعيد الدولي، تشجيع الحوار والتعاون الدولي. وهذا الالتزام هو الأساس لعالم أكثر أمنا وسلاما.

**السيد هام سانغ – ووك** (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): صوت وفد بلدي مؤيدا للقرار ٧٥/٢٦، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام".

نلاحظ مع التقدير أن الميسرين بذلا جهودا كبيرة لمراعاة شواغل أكبر عدد ممكن من الأعضاء. ومع ذلك، نعتقد أنه لا يزال هناك مجال للتحسين في هذا الصدد. ومن المؤسف حقا أننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرار أُتخذ حتى الآن بتوافق الآراء.

لقد صوتنا مؤيدين للقرار ٧٥/٢٦ على أساس الفهم بأنه ينبغي التمسك بالتسامح واحترام الدين والمعتقد. ومع ذلك، ترى حكومة بلدي أن الحق في حرية الرأي والتعبير هو أحد حقوق الإنسان الأساسية وينبغي عدم المساس به. وسيواصل وفد بلدي العمل بشكل بناء مع المجتمع الدولي لضمان الاحترام الكامل للحق في حرية الرأي والتعبير.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير، تعليلا للتصويت على القرارات المتخذة للتو.

وقد وردت طلبات لممارسة حق الرد. فهل لي أن أذكِّر الأعضاء بأنَّ البيانات التي يدلى بها ممارسة لحقِّ الردِّ تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، ينبغي للوفود أن تُدلي بها من مقاعدها.

**السيد أمبا** (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفد بلدي مضطر إلى أخذ الكلمة ردا على البيان الذي أدلى به ممثل الهند قبل فترة وجيزة. ونحن نرفض رفضا قاطعا الدعاية الهندية المتعمدة ضد ممر كاتاربور. لقد اتخذ رئيس وزراء باكستان، عمران خان، تلك المبادرة التاريخية في العام الماضي في بيئة معادية جهارا أوجدتها جارتنا الشرقية بفعل عدوانيتها ودقها لطبول الحرب، ذلك فحسب من أجل تشجيع الوئام بين الأديان والثقافات في منطقتنا.

كنا نعرف تماما أن فهم بوادر السلام والوئام بين الأديان يتجاوز قدرة النظام الحالي في الهند، لكننا قررنا أن نفتح ممر كاتاربور المؤدي إلى غوردوارا (معبد السيخ) داربار صاحب، الذي تم بناؤه بوصفه أكبر غوردوارا في العالم، استقبلنا أعضاء من طائفة السيخ من جميع أنحاء العالم وسمحنا لهم بالوصول دون تأشيرات دخول إلى أحد أقدس المواقع.

ولا نستغرب استمرار الهند في تسييس تلك المبادرة السلمية من خلال بث دعايات كاذبة ولا أساس لها. وتهدف التلميحات المتعلقة بنقل المسؤولة عن شؤون ممر كاتاربور – غوردوارا دربار صاحب إلى خلق حالة من التنافر الديني ونشر اتهامات خبيثة تتعارض مع مصالح طائفة السيخ وصرف الانتباه عن الانتهاكات الهندية المستهجنة للحقوق الإنسانية للأقليات في الهند. كما قوبلت تلك التلميحات بالرفض من جانب لجنة السيخ الباكستانية غوردوارا براباندك.

وبينما تفتح باكستان الأبواب أمام طائفة السيخ مما يكسبها الامتنان والتقدير في جميع أنحاء العالم، يتبع المتعصبون من المؤمنين بأيديولوجية هندوتفا استراتيجية جيدة التخطيط للقضاء على هويتهم. ولن أخوض في التاريخ، لكن على المرء فحسب أن يتابع ما يحدث في دلهي في هذه الأيام ليكتشف كيف يعامل النظام الهندي الفاشي أقلياته، بما في ذلك المسلمون والسيخ.

وفيما يتعلق بالإرهاب، فإنه وافر إلى حد ما بالنسبة لبلد يستخدم الإرهاب كأداة لسياسة الدولة ضد جميع جيرانها لتوجيه أصابع الاتهام إلى الآخرين. وفي الآونة الأخيرة، أطلعت باكستان العالم على وصف تفصيلي وشامل للأنشطة الإرهابية والتخريبية التي يخطط لها النظام الهندي ويرعاها ويؤيدها لزعزعة استقرار منطقتنا.

كما ألقينا القبض على عملاء هنود متلبسين اعترفوا بارتكاب تلك الأنشطة، مثل المقدم البحري كولبوشان. وبما أن المتعصبين من حزب بهاراتيا جاناتا – راشتريا سوايامسيفاك سانغ لا يستطيعون تحقيق حلمهم في أخوند بهارات (الهند غير المقسمة)، فإنهم يحاولون تجنيد الإرهابيين وتدريبهم وتمويلهم ورعايتهم لتنفيذ مآربهم وتعزيز خطتهم المزعزعة للاستقرار في جميع البلدان المجاورة لهم. وبدلاً من الجأر بالشكوى طوال الوقت، يجدر بالهند أن تتخذ خطوات لحماية أقلياتها ودور عبادتها، بدلاً من تأجيج مخاوف مضللة وزائفة بشأن حقوق الأقليات في أماكن أخرى.

**السيد موساييف** (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): ليس هناك ما يثير الدهشة في التعليقات غير الوافية وغير ذات الصلة وغير الأخلاقية التي أدلى بها ممثل أرمينيا. وتؤكد ادعاءاته مرة أخرى ببلاغة أن الثقافة والسلام والحوار أشياء لا مكان لها في قاموس أرمينيا. وذهب ممثل أرمينيا إلى حد إلقاء محاضرات على الآخرين عن المبادئ والقيم التي دأبت حكومة بلده على تجاهلها ومعارضتها.

ومن الواضح أن الغرض من ادعاءات أرمينيا هو تمويه سياستها العنصرية وجرائم الكراهية التي ترتكبها. وأرمينيا هي التي اخترع رئيسها مفهوم التنافر العرقي. وأرمينيا هي التي أصبحت أحادية العرق بصورة فريدة، هي تتبع بصورة منهجية ومنتظمة سياسة تدمير أي آثار لثقافات أخرى في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. وأرمينيا هي المسؤولة عن العديد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة

الجماعية. وفي أرمينيا، يُعتبر الإرهابيون الدوليون ومجرمو الحرب أبطالا قوميين.

وفيما يتصل بالتعليقات على حقوق الإنسان والديمقراطية، ينبغي للسلطات الأرمينية أولا أن تنظر إلى نفسها بإمعان، بدلا من إلقاء اللوم على البلدان الأخرى. ففي الواقع، صلت جميع الحكومات المتعاقبة في أرمينيا، بما فيها الحكومة الحالية، إلى السلطة عن طريق العنف وقد استخدمت أشرس الأساليب الممكنة في التعامل مع الخصوم السياسيين.

وبعد آخر تغيير للحكومة في أرمينيا، دأبت السلطات الجديدة منذ البداية على توجيه التهم إلى السلطات السابقة عليها بالحكم الاستبدادي والفساد المنهجي وتزوير الانتخابات وتعليق الديمقراطية وحقوق الإنسان. بيد أن السؤال الطبيعي الذي يثار، هو ما إذا كان ينبغي النظر إلى السلطات الأرمينية الحالية على نحو مختلف، على أي أسس.

إن البطش بالمعارضة واضطهاد المعارضين السياسيين وأعمال القتل ذات الدوافع السياسية ومحدودية حرية وسائل الإعلام والتدخل في القضاء، هي حقائق مريرة في أرمينيا اليوم – التي تصور نفسها في الوقت نفسه على أنها من دعاة حقوق الإنسان والديمقراطية، لكن بالمخالفة للحقيقة ودون جدوى، تستمر في استغلال الخطاب الخبيث والدائم للأرمن المجني عليهم. وتواصل حكومة أرمينيا الحالية دون أي تردد إنكار مسؤوليتها عن الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد أذربيجان ومواطنيها أثناء العدوان.

إن إنكار أرمينيا لمسؤوليتها عن الأعمال غير المشروعة وما نجم عنها من معاناة في مجال حقوق الإنسان – بما في ذلك من خلال التزييف والتشويه الواضحين لما حدث في الماضي والحاضر وتمجيد جرائم الحرب ومرتكبيها – يمثل تعديا على حقوق الإنسان وعقبة مباشرة أمام المصالحة الحقيقية وتهديدا للأمن والاستقرار الإقليميين.

ونأمل أن تتعلم أرمينيا الدروس وأن تقبل بالحقائق الجديدة وتتوافق معها وأن تدرك في نهاية المطاف أن التنوع والحوار والتفاهم والاحترام المتبادل هي قيم وليست تهديدات، بدلا من بث الفرقة وتحدي مختلف المبادرات العالمية والمناسبات الدولية لتحقيق أغراض عنصرية.

**السيد كنيازيان** (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرفض الروايات التي قدمها للتو ممثل أذربيجان، التي يمكن أن تكون أمثلة نموذجية على خطاب الكراهية. وفي سياق تقييمنا لسجل أذربيجان في تشجيع الحوار بين الثقافات، لا ننطلق من عدد الأحداث ذات الواجهات التجميلية، بل ننطلق من الحقائق الرهيبة على أرض الواقع.

ورغم أن أذربيجان تصور نفسها بوصفها نموذجا للتسامح والتعددية الثقافية، فإنها في الواقع تمكنت من القضاء تماما على كل أثر للوجود الحضاري لأرمينيا في الإقليم الواقع حاليا تحت ولايتها، لا سيما في ناخشيفان والأجزاء المحتلة من ناغورنو كاراباخ ومناطق أخرى. والمثال الواضح في هذا الصدد هو ما جرى من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٥ من تدمير همجي لمقبرة جوغا القديمة التي تحوي أكثر من ٥ ٠٠٠ من الخاتشكار أو الصلبان المسيحية التي تعود إلى القرون الوسطى. ومن الحقائق الموثقة أن أذربيجان رفضت جميع طلبات المنظمات الدولية، بما فيها البرلمان الأوروبي، لإرسال لجنة لتقصي الحقائق إلى ناخشيفان للتحقيق في تلك الجريمة.

إن العدوان الذي شُن مؤخرا على شعب أرتساخ – بمشاركة مقاتلين إرهابيين أجانب – اقترن بجرائم وحشية وتدمير همجي طال التراث الثقافي والديني القديم في أرمينيا. ومما يبعث على الأسى المعاملة اللاإنسانية والمهينة لأسرى الحرب والرهائن المدنيين، تمجيد ذلك السلوك على نطاق واسع على شبكات التواصل الاجتماعي وسط شعور واضح بالقدرة على الإفلات من العقاب.

ومهما كان عدد المناسبات الدولية التي تنظمها أذربيجان، فإنها لن تبرأ نفسها أبداً من سياسة كراهية الأرمن، هي أمر يتعارض مع القيم الإنسانية.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من تركيزها على البند ١٥ من جدول الأعمال.

**برنامج العمل**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): قبل رفع الجلسة، بالإشارة إلى رسالتي المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى تاريخ تعليق الدورة الحالية.

كما يذكر الأعضاء، فإن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ (انظر A/75/PV.2) أن تُعلق الدورة الخامسة والسبعين يوم الاثنين ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. ومع ذلك، نظرا للأعمال التي ما زال يتعين إنجازها خلال هذا الجزء من الدورة، أود أن أقترح على الجمعية أن ترجئ موعد التعليق إلى يوم الاثنين ٢١ كانون الأول/ديسمبر.

وإذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن الجمعية توافق على إرجاء موعد تعليق الدورة إلى يوم الاثنين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

*تقرر ذلك.*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد أعمال اللجنة الخامسة.

كما يذكر الأعضاء، فإن الجمعية العامة وافقت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ (انظر A/75/PV.2) على توصية المكتب بأن تستكمل اللجنة الخامسة أعمالها بحلول يوم الجمعة ١١ كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، فقد أبلغني رئيس اللجنة الخامسة بأنه يطلب تمديد أعمالها إلى يوم الاثنين ٢١ كانون الأول/ديسمبر، نظراً إلى أن ذلك التمديد سييسر من إلقاء نظرة شاملة على بنود جدول الأعمال المهمة المعروضة على اللجنة.

إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تمديد عمل اللجنة الخامسة حتى يوم الاثنين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠؟

*تقرر ذلك.*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أود كذلك أن أدلي بالإعلان التالي بشأن برنامج عمل الجلسات العامة. أُرجئ إلى تاريخ يُعلن لاحقاً النظر في البند ٤٠ من جدول الأعمال، "الحالة في الأراضي الأذربيجانية المحتلة"، الذي كان من المقرر النظر فيه يوم الاثنين ١٤ كانون الأول/ديسمبر.

*رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.*